«قبة اقتصادية مصرية» لرد آثار الحرب الإيرانية الإسرائيلية

حل ألغاز أزمة «إمدادات الغاز»

البورصة المصرية «تحت القصف الجيوسياسى»

«انفجارات الغلاء» تحرق أسواق العالم

الاقتصادات الناشئة «تتزف»

البورصة

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com

السنة الخامسة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣٦٤
الأحد
٢٢ يونيه ٢٠٢٥
٢٦ ذى الحجة ١٤٤٦
الثمن ٣ جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

المخزون الإستراتيجى «سلاح رادع» لهجمات غلاء السلع الغذائية

الشرق الأوسط فى قلب المعركة

«صواريخ تضخمية» تجتاح الاقتصاد العالمى

«الأموال الساخنة» تجعل الدولار يتمدد بالمرونة أمام الجنيه

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

معندكش وقت تروح الفرع؟
وقاعد في مزرعتك
اتصل بـ 15011
واعرف اكتر لخدمة مشروعك

احذر
لا تشارك بياناتك أو ارقامك السرية مع أحد

www.nbe.com.eg
تطبق كافة الشروط والأحكام

NBE SME
الأهلي
الرقم الضريبي ٤٦٢ - ٠٠٠ - ٢٠٠

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨
العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠
التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
« توزيع مؤسسة دار التحرير « الجمهورية

البنك المركزى يحقق التوازن فى السيولة..

«الاستقرار النقدى» يتغلب على التحديات الإقليمية

كتب: ياسر جمعه

واصل البنك المركزى المصرى أداءه القوى فى تعزيز الاستقرار النقدى وتحقيق التوازن فى السيولة، رغم التحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية، إذ أظهرت البيانات الرسمية الصادرة عن المركزى أن صافى الأصول الأجنبية سجل نحو ٩,٨٨ مليار دولار (ما يعادل ٤٩٢,٣ مليار جنيه) بنهاية مايو ٢٠٢٥، ليواصل بذلك الحفاظ على فائضه للشهر الثالث عشر على التوالي، بعد تحوله من العجز إلى الفائض منذ مايو ٢٠٢٤.

ويمثل هذا المؤشر أحد الركائز الأساسية فى تقييم كفاءة إدارة السياسة النقدية، إذ يعكس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وتوفير العملة الأجنبية للأسواق المحلية، بما ينعكس إيجاباً على استقرار سعر الصرف وثقة المستثمرين.

وكان صافى الأصول الأجنبية قد سجّل نقلة نوعية خلال العام الماضي، حين أعلن البنك المركزى فى مايو ٢٠٢٤ عن تحقيق فائض لأول مرة منذ مارس ٢٠٢٠، بقيمة ٤٥٨,٦٣ مليار جنيه، مقارنة بعجز بلغ ٣٦,٠٧ مليار جنيه فى أبريل ٢٠٢٤، ما يعكس نجاح السياسات الاستباقية التى انتهجها المركزى المصري.

ويرى خبراء أن هذا التحول يُعزى إلى تنويع مصادر النقد الأجنبي، وتحسين بيئة الاستثمار، إلى جانب التنسيق المحكم بين أدوات السياسة النقدية والمالية، وهو ما مهد الطريق لتحقيق فائض مستدام عزز من قدرة الجهاز المصرفى على تمويل احتياجات الاقتصاد.

وبالتوازى مع ذلك، أظهرت البيانات ارتفاعًا ملحوظًا فى مؤشرات السيولة المحلية، ما يعكس حُسن إدارة البنك المركزى للكتلة النقدية داخل الاقتصاد، إذ ارتفعت نقود الاحتياطى إلى ٢,١٦٦ تريليون جنيه بنهاية مايو ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٢,٠٤٥ تريليون جنيه فى أبريل، بما يُعزز من قدرة البنوك على تمويل القطاعات الإنتاجية والخدمية.

كما بلغ النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزى ١,٤٥٢ تريليون جنيه، مقابل ١,٤١١ تريليون جنيه فى أبريل، فيما ارتفعت ودائع البنوك لدى المركزى بالعملة المحلية إلى ٧١٤,٠٤ مليار جنيه، مقارنة بـ ٦٣٤,٢٠ مليار جنيه، وهو ما يعكس الثقة المتزايدة من قبل القطاع المصرفى فى سياسات المركزى وقدرته على إدارة أدواته النقدية بفاعلية.

وفى هذا السياق، يقول الدكتور أشرف غراب، الخبير الاقتصادى ونائب رئيس الاتحاد العربى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، إن الأرقام الأخيرة تؤكد أن البنك المركزى نجح فى تثبيت أركان الاستقرار النقدي، رغم التحديات الإقليمية والدولية.

وأضاف ما يقدمه البنك المركزى المصرى من إدارة احترافية لأصوله الأجنبية، يبرهن على أن هناك رؤية متكاملة تسعى لحماية الاقتصاد من التقلبات العالمية، وتحقيق استقرار نقدى يدعم بيئة الاستثمار ويشجع تدفقات رأس المال الأجنبي.

وأشار غراب إلى أن الحفاظ على صافى الأصول الأجنبية عند مستويات إيجابية، مع تحسن السيولة المحلية، يؤكد أن البنك المركزى لم يكتف فقط بإجراءات علاجية، بل انتقل إلى تبنى سياسات توسعية مدروسة تُحفز النمو دون التأثير على الاستقرار النقدي.

وأكد الخبير الاقتصادى أسلم عصام أن أداء البنك المركزى يعكس قوة الجهاز المصرفى المصرى ومتانته، لافتًا إلى أن القدرة على الحفاظ على فائض فى صافى الأصول الأجنبية هو مؤشر على استمرارية الاستقرار النقدي، وقدرة المركزى على الوفاء بالتزاماته من دون اللجوء إلى أدوات استثنائية.

وقال إن الارتفاع فى ودائع البنوك لدى البنك المركزى يدل على الثقة الكاملة فى قدرته على إدارة السياسة النقدية بكفاءة، ويدعم قدرته على التحكم فى الكتلة النقدية بذكاء شديد، ما يُقلل من الضغوط التضخمية ويمنح البنوك مساحة أكبر للتمويل.

وشدد عصام على أن التنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزي، وتبنى منهج استباقى فى إدارة الموارد الدولارية، ساعد على امتصاص الصدمات الناتجة عن توترات الأسواق الخارجية، بما فى ذلك تداعيات الأزمة فى البحر الأحمر وأسعار الطاقة العالمية.

من جانبه، قال الخبير المصرفى باهر عبد العزيز إن مصر بدأت تجنى بشكل واضح ثمار الإصلاح النقدى والسياسات التى تبناها البنك المركزي، مشيرًا إلى أن ارتفاع السيولة وتسجيل فائض فى الأصول الأجنبية يعدان من المؤشرات الحيوية على تعافى السوق المصرفية.

وأضاف انه رغم التراجع الطفيف فى صافى الأصول الأجنبية خلال مايو مقارنة بأبريل، إلا أن الحفاظ على الفائض عند مستويات قوية يعكس مرونة عالية فى الإدارة النقدية، خاصة فى ظل متطلبات تمويل دولية دورية.

وأكد عبد العزيز أن استمرار البنك المركزى فى إدارة ملف العملة الأجنبية باحترافية، إلى جانب الدعم الكبير من برامج التمويل الدولية والطروحات الحكومية، سيمهد لمرحلة من الاستقرار النقدى المستدام، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر.

يتفق الخبراء على أن البنك المركزى نجح فى تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب من خلال أداء نقدى مستقر وشفاف، حيث تشير البيانات إلى وجود اتجاه تصاعدى فى قدرة القطاع المصرفى على إدارة السيولة بكفاءة، إلى جانب تحسن تدريجى فى الموارد الدولارية.

ويُتوقع أن تستمر هذه المؤشرات فى التحسن خلال النصف الثانى من ٢٠٢٥ بدعم من زيادة عائدات السياحة وتحويلات المصريين بالخارج، إلى جانب الانفراجة المرتقبة فى ملف الطروحات الحكومية، والتى من شأنها جذب المزيد من العملات الأجنبية إلى السوق.

يبرهن الأداء المالى الأخير للبنك المركزى المصرى على نجاح استراتيجية الاستقرار النقدى والتحوط ضد التقلبات، إذ تمكن من الحفاظ على فائض صافى الأصول الأجنبية، ورفع مؤشرات السيولة المحلية دون إحداث ضغوط تضخمية.

ويؤكد ذلك أن السياسات المتبعة ليست فقط فعالة بل مستدامة، وتعكس حُسن إدارة وتخطيط من جانب قيادة البنك المركزي، بما يضمن الاستقرار النقدي، ويعزز من قدرة الاقتصاد المصرى على مواجهة التحديات بثقة وقوة.

«الأيزو» من هيئة المواصفات البريطانية..

«البنك الأهلى» يحصد جوائز أفضل مجموعة قانونية لعام 2025

نجحت المجموعة القانونية بالبنك الأهلى المصرى فى الحصول على شهادة الجودة (ISO٩٠٠١/٢٠١٥) الممنوحة من هيئة المواصفات البريطانية «BSI» فى مجال إدارة الجودة للمجموعة القانونية والحفاظ على ريادة مصرفنا وذلك للعام الرابع على التوالى كأول بنك يحصل على هذه الشهادة فى مجال إدارة جودة الأعمال القانونية على مستوى البنوك العاملة بمصر والشرق الأوسط وأفريقيا من هيئة المواصفات القياسية البريطانية BSI والمعتمدة من هيئة الاعتماد الدولية بالمملكة المتحدة UKAS والتى تم منحها لمصرفنا أول مرة عام ٢٠٢٢، وذلك بعد إجراء مراجعات فنية دقيقة من جانب الجهة المانحة للشهادة لأعمال المجموعة القانونية بجناحيها قطاعات التقاضى والدعم القانونى والتأكد من توافقها مع بنود المواصفة.

وبحسب بيان البنك فإن ذلك جاء بالإضافة إلى حصول المجموعة القانونية على جائزتين دوليتين من أهم الجوائز التى تمنح للجهات والمؤسسات والشركات العاملة بمنطقة الشرق الأوسط خلال الحدث القانونى البارز The Middle East Legal Awards ٢٠٢٥ الذى عقد بالإمارات فى إبريل الماضي.

وتم تسليم جائزة أفضل مجموعة قانونية لعام ٢٠٢٥ (فئة الفرق القانونية الكبرى)، وجائزة أفضل فريق قانونى فى مجال المبادرات القانونية فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية والحوكمة البيئية والاجتماعية وتم منح الجائزتين لممثلى مصرفنا بحضور ممثلى الفرق القانونية المتنافسة، علماً بأن البنك الأهلى المصرى يعد المؤسسة المصرية المصرفية الوحيدة التى تنافست مع العديد من المؤسسات والبنوك الدولية والتى لها تواجد قوى بمنطقة الشرق الأوسط.

أعرب محمد الأتربى الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصرى عن اعتزازه بحصول المجموعة القانونية على تلك الجوائز مع الحفاظ على متطلبات شهادة الجودة (ISO٩٠٠١/٢٠١٥) للسنة الرابعة على التوالى و حصول المجموعة القانونية على تلك الجوائز الدولية المرموقة ، مما يعكس ثقة وتقدير المؤسسات الدولية فى نظم ومعايير إدارة البنك الأهلى المصرى كأحد أعمدة الاقتصاد المصري، وبما يؤكد كفاءة فريق عمل المجموعة القانونية بالبنك، ويعزز ريادة البنك فى التوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية فى الأساليب والإجراءات القانونية الحديثة والضوابط التى تواكب التطور العالمى فى هذا المجال وذلك فى ظل شراكة المجموعة القانونية مع مجموعات البنك المختلفة الأخرى فى مباشرة الأعمال لتحقيق أعلى معدلات الجودة والكفاءة فى الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، بما يساهم فى تحقيق مستهدفات واستراتيجيات البنك بأعلى معدلات الكفاءة والجودة.

وأشار إلى اهتمام الإدارة التنفيذية للبنك الأهلى المصرى وسعيها المستمر نحو رفع كفاءة الأعمال لتقديم أفضل الخدمات المصرفية.

وقال أشرف شعبان رئيس القانونية التنفيذى بالبنك الأهلى المصرى إن نجاح البنك فى الحفاظ على متطلبات شهادة الجودة (ISO٩٠٠١/٢٠١٥) و الحصول على تلك الجوائز الدولية الهامة ، يأتى استنادا للعديد من المعايير الموضوعة من الجهة المنظمة والتى من بينها الخبرة القانونية والقدرة على الابتكار والتمويل، الرؤية الاستراتيجية، والعمل الجماعي، تطوير العاملين، ومساهمات فريق العمل فى دعم قطاعات الأعمال بالبنك بفكرة الشراكة وإيجاد الحلول وإدارة الكفاءات بالمجموعة.

وأشار إلى أن الجوائز الممنوحة للمجموعة تأتى تقديرا للجهود المبذولة من كافة الكوادر البشرية والكفاءات المدربة على أعلى مستوى وفقا للمعايير الدولية بالمجموعة القانونية بجناحيها التقاضى والدعم القانونى بالبنك، والتى عززت دور البنك الأهلى المصرى الريادى فى تبنى وتطبيق أفضل الممارسات الدولية لمواكبة كل ما هو جديد فى المجال القانوني.

مبادرة من «البنك الأهلى» لترشيد استهلاك الكهرباء فى فروعه

أعلن البنك الأهلى المصرى عن تبنيه مبادرة مجتمعية متكاملة لترشيد استهلاك الكهرباء ليصبح البنك الرائد فى القطاع المصرفى المصرى الذى يبادر بتلك الخطوة بما يتماشى مع توجهات الدولة فى هذا الشأن وبما ينعكس أيضا على جودة حياة المواطن المصري.

وقال محمد الأتربى الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصرى إن إطلاق هذه المبادرة تأتى فى ضوء حرص البنك الأهلى المصرى على المساهمة الفعالة فى الحفاظ على الموارد الطبيعية، ودعم خطط الدولة لترشيد الطاقة، والمشاركة فى الجهود الوطنية الرامية إلى خفض معدلات استهلاك الكهرباء بما يتماشى مع أهداف الاستدامة البيئية، خاصة فى ظل التغيرات الجيوسياسية الحالية ومشاكل نقص امدادات الطاقة وارتفاع السعر العالمي، مع دراسة إمكانية التوسع فى استخدام الحلول التكنولوجية الذكية لتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة خلال الفترة المقبلة.

وأكد يحيى أبو الفتوح نائب الرئيس التنفيذ للبنك الأهلى المصرى أن المبادرة ستبدأ من خلال تطبيق ترشيد الاستهلاك بمختلف مقرات ومبانى البنك بكافة أنحاء الجمهورية، وسيتم تنفيذها ومتابعتها بشكل دورى لضمان تحقيق هدفها لتوفير الطاقة وبالتالى توفير الغاز والمازوت المستخدم فى تشغيل محطات الكهرباء، والذى يستهدف أيضا تحسين جودة الهواء والبيئة النظيفة بتخفيض حرق المزيد من الوقود.

وأوضح أن يأتى ذلك فى إطار التزام البنك المستمر بمسؤولياته المجتمعية ودوره الرائد فى دعم جهود الدولة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يعتبر البنك الأهلى المصرى هو البنك الرائد فى بتشغيل أكثر من ٤١ فرع بالطاقة الشمسية من خلال تركيب خلايا شمسية تضخ الطاقة فى الشبكة الكهربائية للدولة لكل الفروع الملحق بها سطح علوى وتصلح لتركيب الخلايا، وهو ما عزز من قوة تقرير البنك الأهلى المصرى للاستدامة والحفاظ على البيئة واستخدام الطاقة النظيفة كبديل عن الطاقة التقليدية .

وقال حسام الحجار رئيس مجموعة الدعم الإدارى بالبنك الأهلى المصرى أن المبادرة تتضمن خطة ترشيد وتطبيق سياسات دقيقة لاستهلاك الكهرباء بكافة الفروع والإدارات بمختلف مقراتها وكذا دار البنك بالقاهرة والإسكندرية ونادى البنك الأهلى المصرى الرياضي، بما يحقق الاستخدام الأمثل للطاقة، دون التأثير على سير العمل بكفاءة وجودة الخدمات المقدمة لعملاء البنك.

وتشمل الخطة ضبط استخدام المصاعد والتحكم فى درجات حرارة أجهزة التكييف، وترشيد الإضاءة داخل المبانى والمتضمنة كشافات الواجهات والجراجات، خاصة فى ضوء ان البنك يعتمد على كاميرات مراقبة حديثة وتعمل بالأشعة تحت الحمراء ولا تحتاج اضاءة مباشرة، بحسب الحجار.

ويأتى ذلك إلى جانب تنظيم تشغيل أجهزة التكييف الخاصة بماكينات الصارف الألى الموجودة بحجرات منفصلة وتخفيض ساعات عمل أجهزة التكييف وغلقها ليلا وفقا والمعايير التى تحقق الكفاءة فى استهلاك الطاقة.

كما قام البنك أيضاً بتركيب محطة طاقة شمسية أعلى مبنى شارع السبعين الجنوبى تضخ طاقة بالشبكة بقدرة ٣٠ كيلو وات / ساعة وكذلك اقام محطة ضخمة أعلى مبنى الأرشيف الالكترونى بمدينة العاشر من رمضان والتى وصلت قدرتها الى ٥٠٠كيلو وات / ساعة وبدأت بالفعل الضخ بالشبكة القومية.

«بنك مصر» يطلق حملة للتبرع بالدم من العاملين

اطلق بنك مصر من جديد حملة للتبرع بالدم للعاملين به، وذلك بالتنسيق بين قطاع الموارد البشرية ببنك مصر و بنك الدم التابع للشركة المصرية لخدمات نقل الدم (فاكسيرا).

يأتى ذلك تفعيلاً لدور بنك مصر الرائد فى مجال المسئولية المجتمعية، ولكونه جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع المصري، ومساندة للمرضى ممن يحتاجون للدم بجميع المستشفيات، وحرصاً من إدارة بنك مصر على مشاركة أسرة العاملين بالبنك فى المساهمة فى هذا العمل الإنسانى الجليل.

وأقيمت الحملة بمقرات البنك بالقاهرة والجيزة، مع توفير الخبراء الطبيين والمعدات اللازمة، واتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية اللازمة.

ويأتى حرص بنك مصر على تنظيم هذه الحملة بشكل دورى ومستمر للعاملين به ايمانا منه بأهمية المشاركة المجتمعية الفعالة لأبناء الوطن والوقوف معهم فى مشكلاتهم وآلامهم وخصوصاً المرضى والأطفال من ذوى الاحتياج العاجل لنقل الدم، حيث أسهمت هذه الحملة إلى جانب حملات مجتمعية وإنسانية أخرى نظمها البنك فى السابق فى ترسيخ ثقافة العمل التطوعى والعطاء الإنسانى لدى الموظفين الذى يعد تجسيداً حقيقياً للانتماء والإيثار، إلى جانب انعكاساتها الإيجابية وفوائدها الصحية والانسانية على المتبرعين بالدم من الموظفين، فقد حرص البنك على زيادة وعى موظفيه بأهمية التبرع بالدم لخلق شعور بالانتماء بين الموظفين وتعزيز ثقافة التبرع بالدم داخل المجتمع المصري، إلى جانب تشجيعهم على المساهمة فى إنقاذ الأرواح.

وقد أسفرت الحملة عن التبرع بأكياس دم بمشاركة الزملاء من محافظتى القاهرة والجيزة، وقد حرص موظفى البنك على المشاركة فى الحملة للمساهمة فى تلبية احتياجات المرضى فى مصر، حيث يعد قطاع الصحة من أكثر القطاعات الاستراتيجية المؤثرة فى حياة الافراد، ويحرص بنك مصر دائما على دعم الصروح الطبية المختلفة للمساهمة فى تقديم رعاية صحية لائقة، ويعد بنك مصر من أكبر البنوك التى لها باع فى مجال المسئولية المجتمعية،ومن الجدير بالذكر أن بنك مصر قام برصد نحو١,٢مليار جنيه مصرى للاستثمار فى مجال المسؤولية المجتمعية خلال عام ٢٠٢٤ .

ويحرص بنك مصر دائماً على المشاركة المجتمعية الفعالة، كونه شريكًا حقيقيًا للمجتمع المصري، وتقديم نموذج إيجابى يحتذى به فى المسئولية المجتمعية لكافة المؤسسات بما ينعكس إيجابا على التنمية المستدامة للمجتمع ككل.

«بوابة البورصة EGX Gate» تطبيق جديد على الموبايل

كتب- أحمد عبدالمنعم:

أعلنت إدارة البورصة المصرية، عن اقتراب إطلاق تطبيق جديد على الهواتف المحمولة تحت اسم «بوابة البورصة المصرية» EGX Gate –، وذلك فى خطوة تهدف إلى تمكين المستثمرين من متابعة السوق بطريقة أكثر مرونة و بناء تواصل مباشر مع المتابعين والمهتمين بالأسواق المالية.

وأضافت البورصة أن ذلك يأتى فى ظل جهود البورصة المصرية المتواصلة لتعزيز الشفافية وزيادة مستويات التواصل بين أطراف سوق الأوراق المالية، واستمرارا لعملها الدؤوب لدعم عمليات الرقمنة وأنشطة الشمول المالي.

ويعد تطبيق EGX Gate أداة ذكية تقدم محتوى تفاعليًا ومعلومات موثوقة، ويتيح للمستخدمين الاطلاع على أحدث أخبار السوق، والأوراق المالية المقيدة، ومتابعة السوق، وملخص لأهم المؤشرات.

وأشارت إلى أن البورصة المصرية ترحب بتلقى الآراء والمقترحات عبر منصة البورصة المصرية للحوار المجتمعى – «منصة حوار البورصة»، وذلك فى إطار حرصها على الاستماع إلى مقترحات كافة الأطراف ذات الصلة فى تطوير أدوات السوق وتلبية احتياجاتهم بصورة فعالة.

ومن الجدير بالذكر أن إطلاق هذا التطبيق يأتى ضمن إطار استراتيجية مجلس إدارة البورصة المصرية للتطوير التى تستهدف تطوير البنية التكنولوجية للسوق بصفة عامة وعلى الأخص المستهدف رقم (٦٠) – « تطوير النظم والتطبيقات المعمول بها فى البورصة».

تقلبات دراماتيكية بفعل العرض والطلب..

«الأموال الساخنة» تجعل الدولار يتمدد بالمرونة أمام الجنيه

كتبت- منال عمر:

شهد سعر صرف الجنيه مقابل الدولار تقلبات دراماتيكية خلال أسبوع فى ظل تزايد التوترات الجيوسياسية بالمنطقة على أثر الحرب الإسرائيلية الإيرانية وانعكاساتها السلبية على المنطقة والعالم.

ارتفع سعر الدولار ٢٪ مقابل الجنيه فى بداية أول عمل بالأسبوع الأحد الماضى ليقترب سعر صرف الدولار عند ٥١ جنيها لكل دولار من ٤٩,٨٢ جنيه يوم الأربعاء قبل الماضى بسبب اتجاه بعض من المستثمرين الأجانب لصافى خروج من الأسواق الناشئة ومنها مصر من أذون وسندات الخزانة لصالح الملاذات الآمنة الذهب والدولار، وفق ما قاله مصرفيون لـ«البورصجية».

لكن عاد الدولار للتراجع مجددا من مستوياته المرتفعة بعد توقف الخروج الجزئى للمستثمرين الأجانب ودخول استثمارات جديدة، فى ظل استقرار الأوضاع بمصر، وفق ما قاله مصرفيون.

الاستثمار الأجنبى فى أدوات الدين يعد من أحد موارد النقد الأجنبى غير المباشرة لكن تتسم بالمخاطر المتزايدة بسبب سهولة خروجها وتبعاتها السلبية على سعر الصرف.

وبسبب زيادة الضغوط الواقعة من خروج جزئى أو جماعى للاستثمار الأجنبى غير المباشر على أسعار الصرف يطلق عليه الأموال الساخنة وتتباين تداعياته من دولة إلى أخرى حسب فجوة النقد الأجنبى التى تعانى منها.

جذبت مصر أموال ساخنة بنحو ٢٥ مليار دولار ليصل إجمالى حجم المحفظة إلى أكثر من ٣٨ مليار دولار بنهاية مارس الماضي، وفق بيانات البنك المركزي.

وقال محمد بدرة الخبير المصرفى، إن تحرك سعر الصرف صعودا وهبوطا يعد مؤشر ثقة أمام المستثمرين فى التزام البنك المركزى بسعر صرف مرن للجنيه يتحكم فيه العرض والطلب من النقد الأجنبي.

وأوضح أن ضغط خروج الأجانب يوم الأحد تحت مخاوف تصاعد الحرب بين إسرائيل وإيران أدى إلى ارتفاع الدولار مقابل الجنيه وبعد هدوء الخروج عاد للانخفاض مجددا.

وسياسة سعر الصرف المرن التى يتبعها البنك المركزى

تعنى أن العامل الوحيد فى تحديد قيمة الجنيه مقابل الدولار وباقى العملات الأجنبية الأخرى تقوم على العرض والطلب دون تدخل من المركزى فعند زيادة الطلب على العملة أكثر من العرض يؤدى إلى ضعف الجنيه أو العكس.

ضغط الدولار فى الإنترنبك

تزايدت حدة الطلب على الدولار فى إلانتر بنك- سوق بيع وشراء الدولار بين البنوك يشرف عليها البنك المركزى المصري- بسبب تمويل خروج جزئى للأجانب وهو ما أدى إلى زيادة سعر صرف الجنيه.

حصيلة تعاملات «الإنتربنك» فى مصر سجلت خلال أول ٤ أيام عمل للبنوك الأسبوع الماضى نحو ٢,٢ مليار دولار ووصلت للذروة الأحد عند ٨٠٠ مليون دولار قبل أن تبدأ فى التراجع مجددا.

حجم تعاملات الإنتربنك فى الأيام الاعتيادية يتراوحبين ١٥٠ و ٢٥٠ مليون دولار .

انتعاش تدفقات النقد الأجنبي

انتعشت تحويلات المصريين العاملين بالخارج، ثانى أكبر مورد للنقد الأجنبى بعد الصادرات على مصر، خلال آخر ١٥ شهرا بعد توحيد سعر الصرف والقضاء على السوق السوداء لتجارة العملة فى مارس ٢٠٢٤.

وقفزت تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى مستوى تاريخى غير مسبوق ٨٢,٧٪ خلال أول ٩ أشهر من العام المالى الحالى «يوليو إلى مارس» إلى نحو ٢٦,٤ مليار دولار مقابل نحو ١٤,٤ مليار دولار بنفس الفترة من العام الماضي، بحسب بيانات البنك المركزي.

تراجع ضغوط الدين الخارجي

ترى سهر الدماطى الخبيرة المصرفية ونائب رئيس بنك مصر سابقا، إن تراجع عبء خدمة الدين الخارجى خلال ٢٠٢٥ سيكون عاملا مساعدا فى تخفيف الضغط على الدولار وتحسن أداء الجنيه بجانب انتعاش تدفقات النقد الأجنبي.

وترجح الدماطى أن يتراوح سعر صرف الجنيه مقابل الدولار عند ٤٩,٥ جنيه و٥٠ جنيها لكل دولار خلال العام الجاري.

تراجع عبء الدين

تراجع عبء خدمة الدين الخارجى على مصر من نحو ٤٠ مليار دولار خلال ٢٠٢٤ إلى نحو ٢٢ مليار دولار خلال ٢٠٢٥، وفق آخر بيانات للبنك المركزي.

ويعنى تراجع عبء خدمة الدين تخفيف الضغوط على طلب العملة لسداد مستحقات على مصر حان وقت سدادها.

تدفقات مرتقبة

وتوقعت الدماطى أن يساهم استلام مصر الشريحة الخامسة من قرض صندوق النقد الدولى والاتحاد الأوروبى فى تخفيف الضغوط على الجنيه.

كان أحمد كجوك وزير المالية قال فى وقت سابق إن مصر ستتسلم الشريحة الخامسة ١,٢ مليار دولار من قرض صندوق النقد الدولى فى يوليو المقبل بعد اعتماد المراجعة الخامسة من الرؤساء التنفيذيين لصندوق النقد.

كما تترقب مصر استلام الشريحة الثانية بقيمة ٤ مليارات يورو من الاتحاد الأوروبى لدعم الاقتصاد الكلى لمصر وعجز الموازنة خلال العام الحالي.

«بوابة البورصة EGX Gate» تطبيق جديد على الموبايل

كتب- أحمد عبدالمنعم:

أعلنت إدارة البورصة المصرية، عن اقتراب إطلاق تطبيق جديد على الهواتف المحمولة تحت اسم «بوابة البورصة المصرية» EGX Gate –، وذلك فى خطوة تهدف إلى تمكين المستثمرين من متابعة السوق بطريقة أكثر مرونة و بناء تواصل مباشر مع المتابعين والمهتمين بالأسواق المالية.

وأضافت البورصة أن ذلك يأتى فى ظل جهود البورصة المصرية المتواصلة لتعزيز الشفافية وزيادة مستويات التواصل بين أطراف سوق الأوراق المالية، واستمرارا لعملها الدؤوب لدعم عمليات الرقمنة وأنشطة الشمول المالي.

ويعد تطبيق EGX Gate أداة ذكية تقدم محتوى تفاعليًا ومعلومات موثوقة، ويتيح للمستخدمين الاطلاع على أحدث أخبار السوق، والأوراق المالية المقيدة، ومتابعة السوق، وملخص لأهم المؤشرات.

وأشارت إلى أن البورصة المصرية ترحب بتلقى الآراء والمقترحات عبر منصة البورصة المصرية للحوار المجتمعى – «منصة حوار البورصة»، وذلك فى إطار حرصها على الاستماع إلى مقترحات كافة الأطراف ذات الصلة فى تطوير أدوات

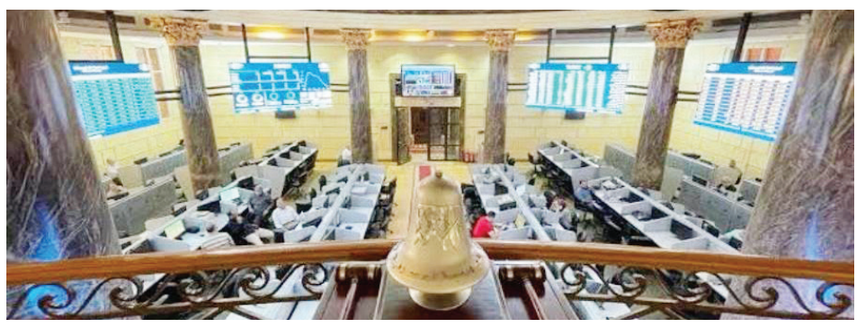

السوق وتلبية احتياجاتهم بصورة فعالة.

ومن الجدير بالذكر أن إطلاق هذا التطبيق يأتى ضمن إطار استراتيجية مجلس إدارة البورصة المصرية للتطوير التى تستهدف تطوير البنية التكنولوجية للسوق بصفة عامة وعلى الأخص المستهدف رقم (٦٠) – « تطوير النظم والتطبيقات المعمول بها فى البورصة».

CIB الشريك المصرفى الرسمى للمجلس التصديرى للصناعات الغذائية

أعلن البنك التجارى الدولى – مصر(CIB) توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع المجلس التصديرى للصناعات الغذائية، ليصبح بموجبها الشريك المصرفى الرسمى للمجلس حتى نهاية ٢٠٢٧.

تم توقيع الاتفاقية، بحضور محمود بزان، رئيس المجلس التصديرى للصناعات الغذائية، وعمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذى وعضو مجلس الإدارة التنفيذى بالبنك التجارى الدولى – مصر CIB إلى جانب عدد من أعضاء مجلس إدارة المجلس وقيادات البنك من مختلف القطاعات.

وتضمن الشراكة دعم إطلاق منصة رقمية متكاملة برعاية حصرية من البنك التجارى الدولى – مصر CIB لمكنة تسجيل الشركات الأعضاء فى المجلس التصديرى مع إمكانية ربط هذه المنصة بمنصات البنك التجارى الدولى – مصر CIB وذلك لسهولة التعرف على كل ما يقدمه البنك من خدمات تجاريه وتمويليه مما يساهم فى تحسين كفاءة والأداء المالى والتجارى لهؤلاء المصدرين أعضاء المجلس.

ويأتى ذلك بجانب تواجده الفعّال فى مختلف فعاليات المجلس على المستويين المحلى والدولي، بما يشمل المعارض والبعثات التجارية وورش العمل والندوات، وذلك دعماً لخطط المجلس فى فتح أسواق جديدة أمام الشركات المصرية، خاصة فى الأسواق الإفريقية الواعدة مثل السوق الكيني، الذى يتمتع البنك فيه بتواجد مباشر يعزز من فرص التوسع الإقليمى للشركات المصرية.

وأعرب عمرو الجنايني عن فخر البنك بهذه الشراكة قائلاً: "نؤمن فى CIB بأهمية قطاع الصناعات الغذائية كأحد أبرز محركات النمو فى الاقتصاد الوطني، ونضع هذا القطاع على رأس أولوياتنا الاستراتيجية.

وتهدف هذه الشراكة إلى دعم المصدرين المصريين من خلال تقديم منظومة متكاملة من الحلول التى تجمع بين التمويل، والدعم اللوجستي، والخدمات الاستشارية والتسويقية، بما يساهم فى تسريع نمو أعمالهم وتعزيز قدرتهم على التوسع إقليمياً ودولياً".وأكد الجنايني أن البنك التجارى الدولى يواصل دوره الرائد فى دعم جهود الدولة نحو زيادة الصادرات وتمكين القطاع الخاص ليكون محركاً رئيسياً للتنمية، مشيراً إلى أن الاتفاقية تعكس رؤية البنك فى تقديم حلول مصرفية رقمية متطورة تدعم الشمول المالى وتيسر على الشركات أداء معاملاتها بكفاءة أعلى.

وقال محمود بزان، رئيس المجلس التصديرى للصناعات الغذائية، إن هذه الشراكة تمثل خطوة نوعية نحو رقمنة منظومة التصدير، وتطوير سبل الدعم المقدمة للمُصدرين، لا سيما فى مجالات التمويل والوصول إلى الأسواق العالمية.

وأكد أن المجلس يعمل وفق رؤية استراتيجية تتماشى مع توجهات الدولة لزيادة الصادرات المصرية إلى ١٤٥ مليار دولار.

وتأتى هذه الشراكة فى وقت يشهد فيه قطاع الصناعات الغذائية نمواً ملحوظاً، حيث بلغت صادراته نحو ٦,١ مليار دولار فى عام ٢٠٢٤، بنسبة نمو بلغت ٢١٪ مقارنة بالعام السابق، ويضم المجلس التصديرى للصناعات الغذائية أكثر من ٦٥٠ شركة مصرية مُصدرة.

«المصرف المتحد» ضمن أكبر 7 ممولين للإسكان المتوسط والمحدود

كشف أشرف القاضي، رئيس مجلس إدارة المصرف المتحد، أن محفظة التمويل العقارى المخصصة لإسكان محدودى ومتوسطى الدخل تجاوزت حاجز ٣,٢ مليار جنيه بنهاية مايو ٢٠٢٥، بعدد عملاء بلغ ١٦,٥٠٠ عميل فى مختلف محافظات الجمهورية.

وأشار القاضي، على هامش رعاية المصرف المتحد لمؤتمر أخبار اليوم العقارى فى نسخته الخامسة، إلى أن المصرف المتحد بات سابع أكبر ممول لإسكان محدودى ومتوسطى الدخل فى السوق المصري، وذلك بحسب تقرير صندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقاري، ما يعكس التزام البنك بدعم جهود الدولة والبنك المركزى المصرى فى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من العشوائيات.

وأوضح القاضى أن التوسع فى خدمات التمويل العقارى يمثل إحدى الأدوات الفعالة لتحفيز السوق العقارية وتلبية الطلب المتزايد على الوحدات السكنية، خاصة فى فئة محدودى ومتوسطى الدخل، بما يسهم بشكل مباشر فى تعزيز النمو الاقتصادي.

وأضاف أن المصرف المتحد يقدم خدمات التمويل العقارى فى ٢٨ محافظة، مع تركيز خاص على محافظات الصعيد، إلى جانب مدن القناة والدلتا. كما يمتد نشاط البنك ليشمل تمويل وحدات الإسكان الفاخر، استجابةً لمتطلبات شريحة متنوعة من العملاء.

وأكد القاضى أن المصرف المتحد يضع التحول الرقمى فى صدارة أولوياته، حيث تعتمد منظومة التمويل العقارى بالبنك على حلول رقمية متكاملة تعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، بما يسهل عمليات سداد الأقساط من خلال شبكة واسعة تضم أكثر من ٢٢٥ ماكينة صراف آلى و٦٨ فرعًا منتشرًا فى أنحاء الجمهورية، فضلًا عن إمكانية تحويل المرتبات أو الانتقال من بنوك أخرى بسهولة دون الحاجة للتواجد بالفروع.

وأشار القاضى إلى أن البنية التحتية التكنولوجية القوية للمصرف المتحد مكنته من تقديم خدماته فى جميع أنحاء الجمهورية، حتى فى المناطق التى لا توجد بها فروع مباشرة للبنك، ما يعزز من قدرته على الوصول إلى شرائح أوسع من المواطنين ودعم جهود الدولة فى توفير سكن ملائم للجميع.

مصرفيون يتوقعون خفض «المركزى» 1% جديدة..

«التالتة تابتة» مع سعر الفائدة

كتبت- منال عمر:

تباينت توقعت المصرفيون، حول خفض البنك المركزى لسعر الفائدة للمرة الثالثة على التوالى فى رابع اجتماع له خلال ٢٠٢٥ فى ١٠ يوليو المقبل حيث يرى البعض أن البنك المركزى قد يخفض سعر الفائدة بنسبة ١٪ فى ظل اتساع معدل العائد الحقيقى على الجنيه والبعض الآخر يرجح الإبقاء عليها دون تغيير فى ظل تسارع معدل التضخم والتوترات الجيوسياسية القائمة بالمنطقة وانعكاساتها على ارتفاع أسعار النفط والسلع المستوردة.

كان البنك المركزى خفض سعر الفائدة ٣,٢٥٪ لأول مرة منذ ٤ سنوات ونصف على مرتين بواقع ٢,٢٥٪ فى أبريل الماضى و١٪ فى مايو ليتراجع سعر الفائدة لدى المركزيمن مستوياتها القياسية إلى ٢٤٪ للإيداع و٢٥٪ للإقراض بعد تباطؤ معدل التضخم.

وتسارع معدل التضخم على مستوى مدن مصر من ١٣,٩٪ فى أبريل إلى ١٦,٨٪ فى مايو الماضى بعد زيادة أسعار البنزين والسولار فى أبريل الماضى وجاء ذلك بعد أن تباطؤ معدل التضخم من ٢٤٪ فى يناير إلى ١٢,٨٪ فى فبراير بفضل سنة تغيرات سنة الأساس.

جاء قرار خفض سعر الفائدة بعد أن رفع البنك المركزى سعر الفائدة ١٩٪ على مدار عامين منها ٨٪ فى الربع الأول من ٢٠٢٤ بواقع ٢٪ فى فبراير و٦٪ دفعة واحدة فى اجتماع استثنائى للمركزى بمارس ليقفز سعر الفائدة إلى ٢٧,٢٥٪ للإيداع و٢٨,٢٥ للإقراض بهدف امتصاص الضغوط التضخمية الناجمة من تحرير سعر الصرف.

وتوقع محمد عبد العال الخبير المصرفى، أن يواصل البنك المركزى خفض سعر الفائدة بنسبة ١٪ فى اجتماعه المقبل بهدف دعم عجلة النمو وتقليل التكلفة للاقتراض على القطاع الخاص فى اتساع العائد الحقيقى على الجنيه-أسعار الفائدة الحقيقية -أى معدل الفائدة الاسمى مطروحاً منه معدل التضخم.

وأوضح أنه لا يوجد قلق من ارتفاع معدل التضخم خلال الفترة المقبلة فى ظل استقرار سعر الصرف واستمرار تدفق الاستثمار الأجنبى غير المباشر فى أذون وسندات الخزانة حيث لا يزال سعر العائد الحقيقى مرتفع على الجنيه مقارنة بسعر الفائدة على الدولار.

التضخم

كان المركزى قرر تمديد الأفق الزمنى لمعدلات التضخم المستهدفة إلى الربع الرابع من ٢٠٢٦ والربع الرابع من ٢٠٢٨ عند ٧٪ (بارتفاع أو انخفاض ٢٪) و٥٪ (بارتفاع أو انخفاض ٢٪) فى المتوسط على التوالي، وذلك اتساقاً مع التقدم التدريجى للبنك المركزى نحو اعتماد إطار متكامل لاستهداف التضخم، وفق البيان المرافق لقرار لجنة السياسات النقدية.

وأشار المركزى أنه رغم تراجع حدة المخاطر الصعودية المحيطة بالتضخم، إلا أنها «تظل قائمة فى ظل الآثار الناجمة عن السياسات التجارية الحمائية عالمياً، وتصاعد الصراعات الإقليمية، وتجاوز آثار ضبط أوضاع المالية العامة التوقعات».

وتوقع المركزي، أن يواصل المعدل السنوى للتضخم العام تراجعه خلال الفترة المتبقية من ٢٠٢٥ وخلال ٢٠٢٦، مستنداً إلى تباطؤ التضخم العام والأساسي، بالإضافة إلى تراجع التضخم الضمني، وهو ما اعتبره إشارة إلى تحسن توقعات التضخم.

تثبيت الفائدة الخيار الأفضل

ويرى محمود نجلة المدير التنفيذى لأسواق والنقد والدخل الثابت فى إحدى شركات الاستثمار المالية، أن إبقاء المركزى على سعر الفائدة دون تغيير سيكون الخيار الأفضل حتى مراقبة الموجة التضخمية المرتقبة من التوترات الجيوسياسية بالمنطقة وتبعاتها على زيادة أسعار النفط.

وأوضح أن المركزى سيتمهل فى خفض أسعار الفائدة بالاجتماع المقبل بعد التأكد من أن التضخم يسير اتجاه نزولى وعدم وجود مخاطر تحيط بالتضخم وكذلك النظر إلى توصية صندوق النقد الدولى بضرورة تمهل مصر فى خفض سعر الفائدة.

ودعا صندوق النقد الدولى الذى يدعم برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى بقرض بقيمة ٨ مليارات دولار بضرورة توخى مصر الحذر فى خفض أسعار الفائدة حتى التأكد من اتجاه معدل التضخم للتراجع وفق المستهدف متوقعا استمرار ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول بمصر وبعض الدول الأخرى التى تحتاج إلى احتياجات تمويلية محلية لمواجهة مستويات الديون المرتفعة.

معادلة صعبة

قالت سهر الدماطى نائبة رئيس بنك مصر سابقا، إن البنك المركزى يواجه معادلة صعبة فى اجتماع الفائدة المقبل فى الوقت الذى يستهدف خفض الفائدة لدعم وتيرة النمو وتقليل تكلفة الإقراض على الحكومة تتزايد الضغوط التضخمية وحالة عدم اليقين بسبب سخونة الأوضاع بالمنطقة بسبب الحرب الإسرائيلية الإيرانية واحتمالات زيادة أسعار المحروقات مجددا قبل نهاية العام الحالي.

ورجحت سهر الدماطى أن يميل البنك المركزى إلى خفض سعر الفائدة بنسبة طفيفة ١٪ فقط مع الإبقاء عليها فى اجتماعاته المقبلة بهدف تخفيف عبء الفائدة على القطاع الخاص والاستفادة من اتساع العائد الحقيقى على الجنيه.

ويساهم تراجع سعر العائد بكل ١٪ فى خفض عبء عجز الموازنة العامة للدولة بين ٧٥ و٨٠ مليار جنيه وهو ما ينعكس بالإيجاب على قيمة عجز الموازنة والدين العام، وبعد أن وصل مجمل خفض سعر الفائدة إلى ٣,٢٥٪ سيوفر نحو ٢٦٠ مليار جنيه من على كاهل عبء عجز الموازنة.

ومن شأن خفض أسعار الفائدة من مستوياتها المرتفعة ضخ المستثمرين استثمارات جديدة، بعد تراجع التكلفة المرتفعة على التمويل من البنوك.

مخاطر عديدة تحيط باقتصادات المنطقة..

الشرق الأوسط فى قلب المعركة

كتب - عبد الحى ابراهيم:

أفادت وكالات التصنيف الائتمانى والتحليلات الاقتصادية بأن المواجهة العسكرية المباشرة بين إسرائيل وإيران، أحدث هزات كبيرة فى الأسواق العالمية، ورغم أن التداعيات الأولية للصراع تبدو ضمن النطاق الذى يمكن استيعابه على مستوى التصنيفات الائتمانية الحالية، إلا أن هناك قلقًا متزايدًا من اتساع نطاق الصراع وتأثيره على الاقتصاد العالمي.

وتتوقع وكالات التصنيف الائتمانى أن تظل المخاطر الجيوسياسية فى أسعار النفط محصورة عند حوالى ٥-١٠ دولارات أمريكية للبرميل، ومع ذلك، فإن أى تعطل جوهرى فى البنية التحتية للإنتاج أو التصدير فى إيران، التى تنتج حوالى ٣,٣ مليون برميل يوميًا، قد يزيد الضغط على الأسعار، وحتى فى حال توقف جميع الصادرات الإيرانية، يمكن تعويضها بطاقة إنتاجية فائضة من منتجى أوبك+، والتى تبلغ حوالى ٥,٧ مليون برميل يوميًا.

تراجع أسواق الأسهم وتغيرات فى الأصول

وتراجعت أسواق الأسهم العالمية بشكل ملحوظ مع ذعر المستثمرين وسحبهم أموالهم من الأصول الخطرة، وانخفض مؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠، ومؤشر داو جونز الصناعي، ومؤشر ناسداك المركب بشكل حاد، وتأثرت الشركات التى تعتمد بشكل كبير على تكاليف الوقود، مثل شركات الطيران والرحلات البحرية، بانخفاضات كبيرة، وفى المقابل، شهدت أسهم شركات المقاولات الدفاعية ارتفاعًا ملحوظًا مع تزايد احتمالات زيادة الإنفاق الدفاعي.

وارتفعت أصول الملاذ الآمن، مثل الذهب، بشكل كبير، مقتربةً من أعلى مستوياتها فى شهرين، ومع ذلك، فإن انخفاض أسعار سندات الخزانة، على عكس المتوقع فى أوقات التوتر، يعكس القلق من أن ارتفاع أسعار النفط قد يُفاقم التضخم.

التأثير الإقليمى على اقتصادات دول المنطقة

تأثرت اقتصادات دول الشرق الأوسط بشكل متفاوت، فبينما تستفيد دول الخليج المنتجة للنفط من ارتفاع الأسعار، إلا أن عدم الاستقرار الإقليمى يُهدد الاستثمار الأجنبى المباشر والسياحة، ومن المرجح أن يُعانى قطاع العقارات المزدهر فى دول الخليج، ومن المتوقع أن ترتفع أقساط التأمين للسفن التى تبحر فى الممرات المائية الحيوية.

كذلك تأثرت مصر بشكل خاص بسبب انخفاض إيرادات قناة السويس، التى تضررت بالفعل من هجمات الحوثيين على السفن فى البحر الأحمر، وقد اضطرت شركات الشحن إلى توجيه سفنها حول أفريقيا، مما يزيد من مدة الرحلات وتكاليف الوقود والتأمين، الأردن أيضًا مُرشح لتراجع فى قطاع السياحة الأوروبية.

يُثير الصراع مخاوف من ضغوط «الركود التضخمي» على مستوى العالم، حيث يؤدى ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة تكاليف التصنيع والنقل، وقد يُعيق ذلك جهود البنوك المركزية لخفض التضخم، وقد يؤخر خفض أسعار الفائدة، وحذر محللون من أن صراعًا شاملاً فى الشرق الأوسط قد يدفع أسعار النفط إلى ١٣٠ دولارًا للبرميل، مما قد يرفع التضخم فى الولايات المتحدة إلى ٦٪.

أيضا خفض صندوق النقد الدولى والبنك الدولى توقعاتهما لنمو الناتج المحلى الإجمالى العالمى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن المتوقع أن تزيد التوترات بين إيران وإسرائيل من هذا التراجع.

تضاؤل آمال الاتفاق النووى

كانت الولايات المتحدة وإيران تجريان محادثات بشأن اتفاق نووى جديد قبل اندلاع المواجهة العسكرية الأخيرة، ومع ذلك، فى ظل استمرار الحرب المباشرة بين إيران وإسرائيل وتصاعد التوترات الإقليمية، يبدو أن أى إمكانية للتوصل إلى اتفاق نووى جديد قد تبددت بشكل كبير، إن لم يكن تمامًا، حيث أصبحت الأولوية الآن للتهدئة العسكرية والتعامل مع تداعيات الصراع، وإن عدم وجود أفق لاتفاق نووى يعنى أن إيران لن تتمكن من الإفراج عن أصولها المجمدة، ولن يتمكن نفطها من التدفق بحرية إلى الأسواق العالمية، وهذا الوضع سيزيد من الضغوط الاقتصادية الداخلية على طهران، وقد يؤدى إلى تفاقم الأوضاع المعيشية للسكان..

المخاطر المحتملة ومستقبل الصراع

لا يزال هناك خطر من أن يكون رد إيران أكثر إرباكًا مما هو متوقع، بما فى ذلك ضربة إيرانية ضد أهداف مرتبطة بالولايات المتحدة فى الخليج، وفى سيناريوهات أكثر خطورة تتضمن اتساعًا كبيرًا للصراع الإقليمى أو انقطاعًا فى حركة الشحن عبر مضيق هرمز، قد تكون أسعار النفط أعلى مما هو متوقع لفترة طويلة، وقد تكون هناك تداعيات سلبية أكبر على أوضاع الائتمان السيادى فى الشرق الأوسط.

يعتمد مصير الأسواق العالمية والاقتصادات الإقليمية بشكل كبير على ما إذا كان الصراع سيظل محصورًا بين إسرائيل وإيران أم سيتسع ليشمل دولًا أخرى.

مخاوف من ركود تضخمى والنفط فى مرمى النيران..

«صواريخ تضخمية» تجتاح الاقتصاد العالمى

كتبت: دعاء سيد

يمثل اندلاع حرب مباشرة بين إيران وإسرائيل، واحدًا من أخطر السيناريوهات التى كانت المنطقة تحاول تجنبه لعقود، ومع تصاعد التوترات وتحولها إلى مواجهات عسكرية مفتوحة، بدأت تداعيات الأزمة تتسلل سريعًا إلى الاقتصاد العالمي، وأسواق الطاقة، واستقرار دول الشرق الأوسط، ومنها مصر بشكل خاص، وفى ظل تهديد مضيق هرمز، الذى تمر منه نحو ٢٠٪ من صادرات النفط العالمية، فإن استمرار الحرب قد يُعطل الإمدادات ويزيد من أسعار الوقود والغاز الطبيعي، مما ينعكس على الأسعار فى أوروبا وآسيا والولايات المتحدة، ويزيد من حدة التضخم عالميًا.

«البورصجية» استطلعت آراء خبراء الاقتصاد والعلاقات الدولية فى تأثير الحرب بين إيران وإسرائيل على المنطقة ومصر، وقال الدكتور شريف دلاور، الخبير الاقتصادى إن نتائج الحرب بين إسرائيل وإيران، لم تظهر بعد؛ فالحرب جارية وهناك تصورات مطروحة بقوة أن تنتهى الحرب خلال ايام وبالتالى فإن الإرتفاعات فى أسعار النفط ستكون مؤقتة.

وأضاف أن أسعار النفط ارتفعت بنسبة ٧٪، متوقعًا أن تصل الأسعار لـ ١٠ ٪ على أقصى تقدير، ثم تعود الأسعار لطبيعتها تدريجيًا مرة ثانية فى حال انتهاء الحرب.

وتابع:» إذا لجأت إيران لاغلاق مضيق هرمز حتى لو لفترة مؤقتة، فقد نشاهد ارتفاعًا كبيرًا فى سعر البترول، ولكن هذا مستبعد فى الوقت الحالي».

وبالنسبة لإحتمالية حدوث حرب تجارية، قال إنه من المستبعد حدوثها، نظرًا للحرب التجارية الجارية الأن بين الصين وأمريكا والاتحاد الاوروبي، والتى فى طريقها للحل عن طريق المفاوضات والاتفاقات.

وأوضح الخبير الإقتصادى أن الاموال الساخنة تلعب دورًا فى استقرار العملة أو انخفاضها، وفى حال امتداد الحرب، فلا شك أن تهرب الأموال الساخنة من مناطق النزاع، وفى هذه الحالة سيكون لها تأثير على استقرار العملات، بما فيها الجنيه المصري.

وقالت الدكتورة سهر الدماطي، الخبيرة الاقتصادية والمصرفية: هناك توقعات بأن يرتفع سعر برميل النفط لـ ١٠٠ دولارًا، وهو ما سيكون له تأثيرًا قويًا على كل العالم وليس مصر فقط، حيث إن ارتفاع سعر برميل البترول بهذا الشكل سيؤدى إلى حدوث تضخم.

وأوضحت الخبيرة المصرفية أن الحرب الإيرانية الإسرائيلية سيكون لها تأثيرات متعددة، حيث ستؤثر على التضخم فى مصر وبالتالى إتجاه انخفاض الفائدة لن يحدث، بالاضافة إلى تأثير الوضع على السياحة ووفرة العملة.

وأضافت أن مضيق باب المندب ليس مفتوحًا بنسبة ١٠٠٪ ، وهو ما يؤثر على الدخل القادم من قناة السويس الذى أصبح يشكل ٣٠ أو ٤٠٪ فقط، وهو ما كان يشكل موردًا رئيسيًا لمصر لذا سيكون هناك تأثير بلا شك، محذرة من تأثير الحرب الجارية على تحويلات المصريين فى الخارج، وخلصت إلى استمرار الحرب من عدمها ليس معروفًا، ولكن فى النهاية يمكن أن تقود العالم إلى الركود التضخمي

وحذر السفير على الحفني، مساعد وزير الخارجية الأسبق، من التدخلات الخارجية بالشكل الذى يستهدف معه البرنامج النووى الإيراني، قائلًا:» دخول أطراف خارجية على الخط ينذر بعواقب وخيمة وسيزيد من تعقيد الأمور، وأضاف: حذرنا منذ شهور طويلة وربما سنوات من تجنب منطقة الشرق الأوسط وكل ما من شأنه أن ينقلنا لصراع إقليمى فى إطار التنافس على فرض الإرادات والتغول على الشعوب الأخرى.

وطالب الحفنى بالاقتراب من المراحل النهائية لحسم هذه المواجهة ودعا المجتمع الدولى والأطراف المعنية بشكل مباشر حسم هذا الأمر وخاصة من أجرى مفاوضات مؤخرًا بشكل مباشر مع ايران، وأكد الحفنى أن الحرب أثرت بالفعل على قناة السويس والعملة، كما تأثروا بغيرها من الأوضاع السابقة فى المنطقة مثل القضية الفسطينية ولبنان وسوريا والعراق واليمن.

وأضاف أن مصر تضررت على امتداد سنوات من الأوضاع التى فُرضت عليها مثل كورونا والحرب الأوكرانية والقضية الفسطينية، وأثرت بالفعل على الوضع الاقتصادى والأسعار والطاقة وتكلفة المواد الغذائية وزيادة معدلات التضخم و تأثرت سلاسل التوريد وأسعار الواردات من القمح والزيوت والحبوب والبورصات، كما تأثر العالم أجمع.

وختم حديثه بالقول: «نسعى باستمرار للسلم والأمن الاقليمى بالشكل الذى يُمكنا من تحقيق جهود التنمية المستدامة».

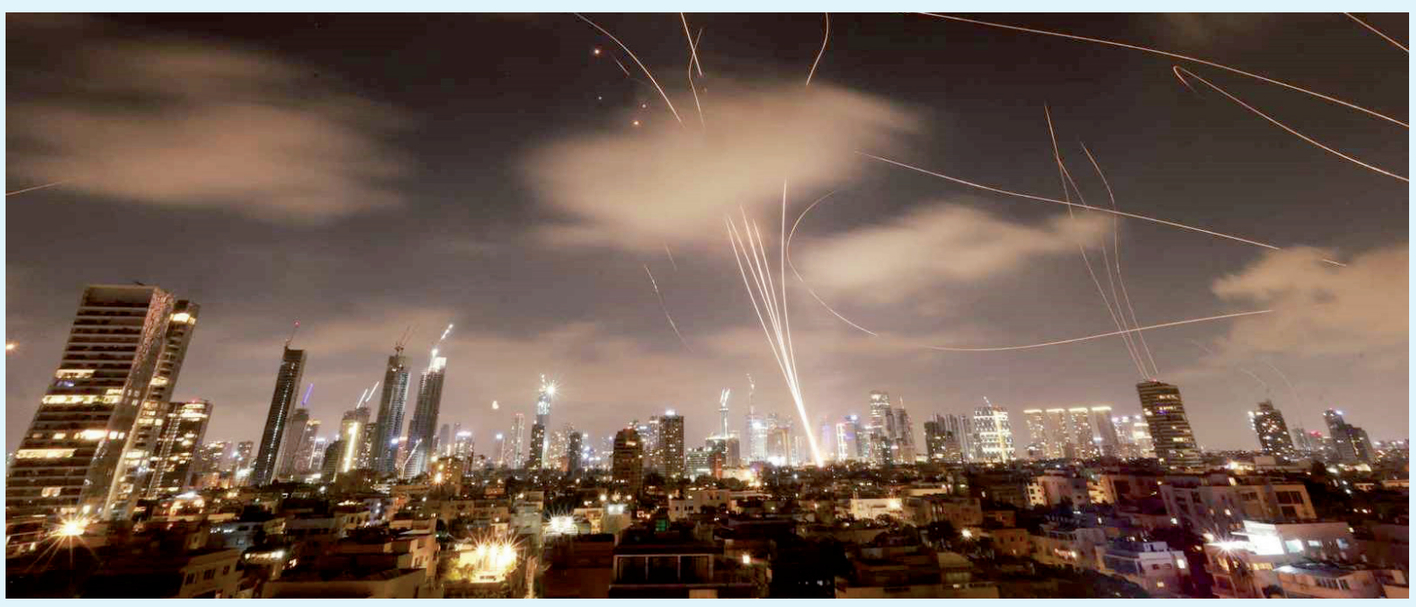

شريف دلاور

سهر الدماطي

لجنة أزمات وخطة طوارئ لحماية الأسواق..

«قبة اقتصادية مصرية» لرجع آثار الحرب الإيرانية الإسرائيلية

كتب – عبد الفتاح فتحي:

بينما يتصاعد التوتر العسكرى بين إيران وإسرائيل، تتجه أنظار العالم إلى التداعيات المتسارعة لهذا الصراع على الأسواق العالمية، وفى القلب منها مصر، التى تجد نفسها مرة أخرى فى مواجهة ضغوط جيوسياسية تفرض أولويات جديدة وتعيد صياغة أجندتها الاقتصادية.

من جهته، أصدر الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، قراراً بتشكيل لجنة أزمات برئاسته، لمتابعة تداعيات العمليات العسكرية الإيرانية - الإسرائيلية، بما يُسهم فى الاستعداد لأى مُستجدات بمختلف القطاعات.

وصرح المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمى باسم رئاسة مجلس الوزراء، بأن لجنة الأزمات تضم فى عضويتها: محافظ البنك المركزي، ووزراء: الصناعة، والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والكهرباء والطاقة المتجددة، والمالية، والتموين والتجارة الداخلية، والبترول والثروة المعدنية، بالإضافة إلى مُمثلى وزارة الدفاع، والداخلية، وممثلى جهاز المخابرات العامة، وهيئة الرقابة الإدارية.

وأعلنت وزارة البترول، تفعيل «خطة الطوارئ» المُعدة مسبقا، والخاصة بأولويات الإمداد بالغاز الطبيعي، «نظرًا للأعمال العسكرية التى نشبت بالمنطقة وتوقف إمدادات الغاز من الشرق».

وأعلنت الوزارة فى بيان إيقاف إمدادات الغاز الطبيعى لبعض الأنشطة الصناعية، «نظرا للأعمال العسكرية التى نشبت بالمنطقة وتوقف إمدادات الغاز من الشرق، كما أعلنت رفع استهلاك محطات الكهرباء للمازوت إلى أقصى كمية متاحة والتنسيق لتشغيل بعض المحطات بالسولار، وذلك فى إجراء احترازى حفاظا على استقرار شبكة الغاز الطبيعى وعدم اللجوء لتخفيف أحمال شبكة الكهرباء، ترقبا لإعادة ضخ الغاز الطبيعى من الشرق مرة أخرى.

ورغم أن الصراع لم يمتد جغرافيًا إلى الأراضى المصرية، بدأت التأثيرات غير المباشرة فى الظهور على أكثر من صعيد، من أسعار الطاقة والتأمين، إلى حركة التجارة والملاحة والاستثمار، مرورًا بقطاعات حيوية مثل السياحة والصناعة، ووصولًا إلى سياسات الدولة المالية والنقدية.

وفق ما أكده أحمد زكي، أمين عام شعبة المصدرين باتحاد الغرف التجارية، فإن أى حرب سياسية بهذا الحجم، خصوصًا عندما تضم أطرافًا إقليمية وازنة كإيران وإسرائيل، تكون لها ارتدادات مباشرة على الاقتصاد العالمي، وهو ما بدأ بالفعل فى الأسواق، من ارتفاع أسعار النفط إلى اضطراب سلاسل التوريد.

ويشير زكى إلى أن مصر، وإن كانت ستتأثر بشكل طبيعى بهذه التطورات، فإن تأثيرها سيكون محدودًا نسبيًا مقارنة بدول تعتمد بشكل كامل على الطاقة المستوردة، موضحًا أن اعتماد مصر على مزيج من مصادر الطاقة، وعلى رأسها الغاز الطبيعي، يوفر لها هامشًا أكبر من المرونة. ومع ذلك، فإن استمرار التوتر من شأنه أن يضغط على ميزان المدفوعات المصري، وعلى الموازنة العامة للدولة.

وفى تقدير أكثر تفصيلًا، يقول الدكتور عبد المنعم السيد، رئيس مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، إن الحرب قد تتسبب فى خسائر مباشرة وغير مباشرة للاقتصاد المصري، تبدأ بتراجع إيرادات قناة السويس التى قد تنخفض بأكثر من ٦٠٪ حال اتساع رقعة الصراع فى البحر الأحمر، وهو ما يمثل ضربة موجعة لأحد أهم مصادر العملة الصعبة.

كما أن قطاع السياحة، الذى بدأ يتعافى تدريجيًا خلال العامين الماضيين، بات مهددًا بتقلبات جديدة، خاصة فى مناطق مثل شرم الشيخ ودهب وطابا، القريبة نسبيًا من بؤر التوتر، حيث تم إلغاء العديد من الحجوزات مؤخرًا.

وفى السياق ذاته، أدى اضطراب إمدادات الغاز -نتيجة توقف صادرات الغاز الإسرائيلي- إلى نقص فى كميات الوقود اللازمة للمصانع، وتقليص أحمال الكهرباء، ما أثر سلبًا على عدد من القطاعات الإنتاجية.

ومع ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى مستويات قاربت ٩٠ دولارًا للبرميل، وتحذيرات من تجاوزها حاجز ١٠٠ دولار إذا طال أمد الحرب، تتزايد المخاوف من موجة تضخمية جديدة قد تضرب الاقتصاد العالمي، ومصر ضمنه. ويُشير السيد إلى أن كل زيادة بنسبة ١٠٪ فى أسعار النفط تُترجم عادة إلى ارتفاع فى معدل التضخم العالمى بواقع ٠,٢ نقطة مئوية، وهو ما يهدد مكاسب الاستقرار النسبى التى حققها البنك المركزى المصرى فى الأشهر الأخيرة.

ولا تتوقف التداعيات عند هذا الحد، فأسواق الشحن والتأمين العالمية بدأت فعليًا فى رفع أسعارها، حيث ارتفعت عقود الشحن الآجلة بنسبة ١٥٪، وارتفعت أسعار التأمين على السفن المارة عبر الخليج، وهو ما ينعكس فى نهاية المطاف على أسعار السلع المستوردة، ويزيد الأعباء على المستهلك المصري.

فى ضوء هذه التحديات، تجد الحكومة نفسها أمام خيارات ضيقة، إذ بات عليها التوفيق بين إدارة الأزمة الحالية ومواصلة برنامج الإصلاح الاقتصادي. ويطالب الخبراء باتباع سياسات مالية أكثر انضباطًا، تشمل إعادة هيكلة الدعم، وترشيد الإنفاق العام، وزيادة المخزون الاستراتيجى من السلع، خاصة مع اقتراب بداية العام المالى الجديد فى يوليو ٢٠٢٥.

من جهته، يعتقد الخبير المصرفى محمد عبد العال، أن الحكومة بكل أجهزتها واعية تماما للدروس السابقة التى لازمت الصدمات الخارجية السابقة مثل كورونا والحرب الروسية الأوكرانية والحرب الاسرائيلية على غزة، ولديها خبرة التعامل فى ظل اقتصاد الحرب واقتصاد الأزمة، وأنها اتخذت فعلا أقصى الإجراءات الممكنة، وتسلحت بإجراءات استباقية لتعزيز أمن إمداداتها، وتنويع مصادرها، وتفعيل استراتيجياتها الاقتصادية لمواجهة الآثار المحتملة، وأضاف أن أحد أهم المخاوف من تصاعد وتعمق الصراع هو التأثير السلبى المحتمل على قرارات المستثمرين وإضعاف قدرتهم على تحمل المخاطر، والتأثير السلبى على قطاع السياحة، أحد أهم مصادر النقد الأجنبي.

مطلوب مقاومة ضد جشع التجار ..

المخزون الإستراتيجى «سلاح رادع» لهجمات غلاء السلع الغذائية

كتبت - سها يحيى:

مع اندلاع الحرب الإسرائيلية الإيرانية بدأت التخوفات من تأثير تلك الحرب على الشرق الأوسط، الذى يعد ممرًا رئيسيًا لحركة التجارة والغذاء، وبالتالى سادت حالة من القلق فى مصر بشأن أسعار السلع الغذائية المحلية.

وسجلت أسعار السلع الغذائية الاستراتيجية العالمية ارتفاعًا ملحوظًا بعد ساعات من الهجوم الإسرائيلي، وكانت أبرز تلك السلع «القمح، الذرة، الأرز، السكر، الزيوت النباتية، فول الصويا»، وأرجع المحللون سبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية العالمية إلى التغيرات الجيوسياسية، محذرين من استمرار هذا التصعيد لأنه قد يُدخل الأسواق فى دوامة جديدة من التقلبات.

كما شهد سعر صرف الدولار ارتفاعًا بضعة قروش أمام الجنيه المصري، الأمر الذى زاد من مخاوف المواطنين من ارتفاع أسعار السلع خلال الأيام المقبلة.

وردًا على هذه المخاوف، خرج محمد الحمصاني، المتحدث باسم رئاسة مجلس الوزراء، ليؤكد أن الحكومة عملت منذ عدة أشهر على توفير مخزون استراتيجى كاف من السلع الغذائية، يصل فى بعضها إلى ستة أشهر وأكثر من عام، وذلك لتأمين المواطنين فى أى ظرف، مشيرًا إلى أن السلع الأساسية ستكون متوفرة.

كذلك أكد الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، أن الاحتياطى الاستراتيجى من السلع الأساسية آمن تمامًا، ويكفى ما بين ٦ إلى ١٢ شهرًا حسب نوع السلعة، إذ يتوفر القمح لأكثر من ٦ أشهر، والسكر يكفى لأكثر من عام، فى حين يبلغ احتياطى الزيت نحو ٤ أشهر.

وأضاف الوزير أن الأوضاع التموينية فى مصر مستقرة تمامًا، وأن هناك وفرة فى جميع السلع الأساسية تكفى احتياجات المواطنين لفترات آمنة ومطمئنة.

ورغم تأكيد الحكومة على توافر السلع الأساسية إلا أن البعض حذر من استغلال التجار للحرب الإيرانية الإسرائيلية لرفع الأسعار وتخزين السلع.

فمن جانبه، توقع أحمد عتابي، رئيس شعبة المصدرين والمستوردين بغرفة الجيزة التجارية، أن تشهد أسعار السلع الغذائية ارتفاعًا خلال الفترة المقبلة، نتيجة استغلال بعض التجار لتلك الأحداث.

وتابع «عتابي»- خلال تصريحات لـ«البورصجية»،- أن الحرب الإسرائيلية الإيرانية لن تؤثر على المنتجات ولكن ستتسبب فى أزمة وهى استغلال الوقت فى التخزين من قبل أصحاب المصالح، مستكملًا: «بعض التجار مش كلهم سيستغلوا الأزمة، لأن فى ناس تخصصها لما يبقى فى أزمات يخزنوا كميات كبيرة عشان الأسعار تزيد، لكن التاجر العادى مصلحته يكون فى حركة بيع وشراء، مش مصلحته التخزين لأن التداول السريع بيكسبه أكثر من التخزين حتى لو الأسعار زادت».

وشدد على ضرورة تكثيف الرقابة من قبل الحكومة خاصة على السلع الأساسية والمستوردة، موضحًا أن الجهات الرقابية أصبحت على علم بنقاط محددة فى تلك الأزمات، وقد عملت عليها من قبل أثناء أزمتى السكر والأرز.

وأكد توافر المنتجات فى الأسواق وعدم وجود نقص فى أى نوع من السلع، مشيرًا إلى أن غالبية المنتجات أصبحت محلية الصنع وجيدة.

وأوضح أن الأزمة المتوقعة فى أسعار السلع الأساسية خلال الفترة المقبلة ستكون مفتعلة من بعض التجار، لافتًا إلى أن الحكومة اتخذت إجراءات استباقية من خلال تعزيز المخزون الاستراتيجى من جميع المنتجات الغذائية فى مصر، وهو ما يجب أن يطمئن المواطنين ويخفف من سلوكياتهم فى الشراء من أجل التخزين خوفًا من نقص السلع.

أما محمود العسقلاني، رئيس جمعية مواطنون ضد الغلاء لحماية المستهلك، فقال إننا مازلنا فى الأيام الأولى من الحرب، ومصر لديها إمدادات وتمتلك مخزون استراتيجى من القمح والسكر والزيت.

وتابع «العسقلاني»- خلال تصريحات لـ«البورصجية»،- «أنه فى حالة استغلال التجار لهذه الأزمة فى هذا التوقيت لابد من اعتبارهم تجار حرب وهذه جريمة يجب على الدولة أن تواجه فى هذه الحالة، لأننا فى اقتصاد حرب الآن ولا يمكن أن يستغل التجار المواطنين فى هذه الأجواء.

وأكد أن الأمر يقتضى التعامل بحسم وحزم من الدولة والتعامل بالقانون لأن هناك طوارئ، خاصة أنه يوجد مواد قانون فى حماية المنافسة تعطى الصلاحية لهذا، وفى قانون الاستثمار هناك بعض القوانين التى تتيح للدولة أن تتدخل، مضيفًا: لو أنا تاجر عندى مخزون يكفينى لما الحرب تقوم النهارده وطرق الإمدادات والطرق تتوقف والموانئ يحصل فيها مشكلة لازم معملش أزمة، الأزمة تحصل لو المخزون خلص والسلعة سعرها زاد أو الإمدادات تتقطع يبقى وقتها يحصل أزمة».

وأوضح أن أسعار السلع من المؤكد أنها ستتأثر بالحرب الإسرائيلية الإيرانية ولكن ليس بهذه السرعة، متابعًا: «ولكنى على أمل أن الحرب لا تستمر».

تواجه ضغوط هروب رؤوس الأموال وتراجع الاستثمارات الأجنبية..

الاقتصادات الناشئة «تنزف»

كتب: ياسر جمعه

تعيش الأسواق الإقليمية والعالمية حالة من القلق والترقب، فى ظل موجة التصعيد العسكرى بين إسرائيل وإيران، التى أعادت رسم خريطة المخاطر الجيوسياسية فى منطقة الشرق الأوسط، وأثارت اضطرابات حادة فى أسعار النفط والذهب والغاز الطبيعي، إلى جانب توقعات بارتباك سلاسل الإمداد وحركة التجارة العالمية، الأمر الذى يضع الاقتصادات الناشئة فى مأزق جديد يهدد استقرارها النقدى والتجاري.

وبحسب خبراء اقتصاد ومصرفيين تحدثوا لـ«البورصجية »، فإن التصعيد الجارى لا يمثل فقط مواجهة عسكرية تقليدية، بل يعكس تحولًا استراتيجيًا فى موازين القوى، ستكون له تداعيات اقتصادية واسعة تمتد من مضيق هرمز إلى البورصات العالمية، ومن خزائن المستثمرين إلى مراكز القرار النقدى حول العالم.

يقول الدكتور أشرف غراب، نائب رئيس الاتحاد العربى للتنمية الاجتماعية بمنظومة العمل العربى بجامعة الدول العربية لشؤون التنمية الاقتصادية، إن أولى نتائج التصعيد ظهرت سريعًا، حيث قفزت أسعار النفط بأكثر من ١٢٪ متجاوزة ٧٥ دولارًا للبرميل، وسط توقعات بتخطى حاجز ١٠٠ دولار فى حال استمرار الضربات المتبادلة، لاسيما إذا تعرضت منشآت طاقة استراتيجية للهجوم أو تعطلت خطوط الإمداد.

وفى سوق المعادن الثمينة، ارتفع الذهب إلى ٣٤٣٨ دولارًا للأوقية، مع احتمال بلوغه ٣٥٠٠ دولار خلال أيام، فى ظل تزايد الإقبال على الملاذات الآمنة. ويؤكد غراب أن «أى ضربة لمنشآت الطاقة أو الموانئ النفطية سيضاعف من تلك الأسعار، نظرًا لحساسية السوق تجاه أى خلل فى المعروض العالمي».

يرى د. محمد عاصم، الاستاذ باحدى الجامعات الخاصة، أن أخطر ما فى التصعيد العسكرى هو تهديد أمن الممرات المائية الحيوية مثل مضيق هرمز وباب المندب، حيث يمر من الأول نحو ٢٠٪ من صادرات النفط العالمية، ومن الثانى ما يقارب ٦ ملايين برميل من النفط والغاز يوميًا. ويوضح أن «تعرض أى من الممرين البحريين للإغلاق أو الخطر سيصيب حركة التجارة العالمية بالشلل، ويرفع تكاليف الشحن والتأمين إلى مستويات غير مسبوقة، وهو ما سيؤثر مباشرة على أسعار السلع والخدمات عالميًا».

ويؤكد أحمد عادل، الخبير المصرفي، أن استمرار المواجهة بين إسرائيل وإيران سيرفع درجة عدم اليقين فى الأسواق، ويدفع المستثمرين إلى الهروب من الأصول عالية المخاطر فى الأسواق الناشئة، ما يضغط على عملاتها المحلية واحتياطاتها من النقد الأجنبي.

ويضيف عادل فى تصريحات خاصة لـ« البورصجية » ان الأسواق الناشئة، ومنها دول الشرق الأوسط، ستواجه ضغوطًا

أشرف غراب

مضاعفة، سواء فى صورة هروب رؤوس الأموال أو تراجع فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتى ترتبط دائمًا بالاستقرار السياسى والأمني.

ويشير إلى أن اتجاه المستثمرين العالميين نحو الذهب والدولار والين اليابانى كملاذات آمنة يأتى على حساب تدفقات رؤوس الأموال نحو الدول النامية، مؤكدًا أن هذه التداعيات ستمتد إلى قرارات البنوك المركزية التى باتت أمام سيناريو صعب فى تحديد مسار أسعار الفائدة خلال الشهور المقبلة.

ويتفق الخبراء على أن تصاعد النزاع

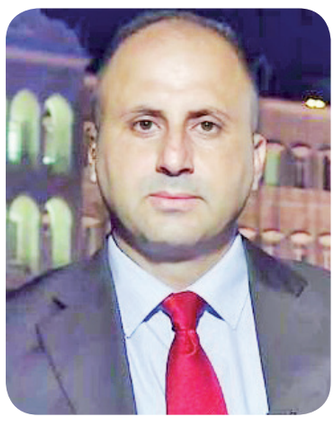

محمد موسي

فى منطقة تضم أهم مراكز الطاقة والنقل البحرى سيؤدى إلى ارتباك حاد فى سلاسل الإمداد، وارتفاع كبير فى تكاليف الشحن البحرى والتأمين، وبالتالى رفع تكلفة التجارة الدولية، ما ينعكس مباشرة على أسعار السلع الاستراتيجية، مثل الحبوب والزيوت والوقود.

ويؤكد الدكتور أشرف غراب أن «ارتفاع أسعار الطاقة سينعكس على تكلفة الإنتاج والنقل، مما يؤدى إلى زيادة عامة فى الأسعار، خاصة فى الدول المستوردة للطاقة، وبالتالى ارتفاع معدلات التضخم، وهو ما سيشكل تحديًا كبيرًا أمام صناع السياسات المالية».

أما على مستوى القطاعات الخدمية، فقد حذر باهر عبد العزيز من أن التصعيد قد يؤدى إلى فتور فى حركة السياحة بالمنطقة، خاصة بالنسبة للوجهات السياحية التى تقع على مقربة من بؤر التوتر، مما قد يؤثر سلبًا على عائدات القطاع السياحي، أحد مصادر النقد الأجنبى الرئيسية فى عدة دول بالمنطقة.

وأشار إلى أن هذا التأثير سيمتد ليشمل الضغط على العملات المحلية، نتيجة تراجع الإيرادات الدولارية وارتفاع فاتورة الواردات، لافتًا إلى أن هذه الظروف مجتمعة تهدد باتساع الفجوة التمويلية وتزيد من حجم العجز فى ميزان المدفوعات.

ويرى د. محمد موسي، الخبير الاقتصادى ان أزمات الجغرافيا السياسية لا يمكن حصر نتائجها على الجانب الأمنى فقط، بل إن تداعياتها الاقتصادية تكون أوسع وأشد عمقًا، وهو ما نراه اليوم فى أسعار النفط، وعزوف المستثمرين، وانكماش حركة التجارة.

فيما يرى المراقبون أن المضى قدمًا فى التصعيد العسكرى بين تل أبيب وطهران سيترك أثرًا بالغًا على النمو الاقتصادى فى المنطقة، وأن الرابح الوحيد فى هذه الحالة هم المضاربون فى الأسواق، بينما الخاسر الأكبر هى الشعوب التى ستتحمل كلفة التضخم وزيادة الأسعار وتراجع النمو.

توافر مصادر بديلة بقيادة «الضبعة»..

حل ألغاز أزمة «إمدادات الغاز»

تقرير: محمد دسوقي

لجأت الحكومة إلى خطة طوارئ معدة مسبقا، بعد توقف إمدادات الغاز من إسرائيل، عقب اندلاع مواجهة بين تل أبيب وطهران، انعكست على قطاع الطاقة فى البلدين، ودفع الشركة المشغلة لحقل غاز ليفياثان إلى إيقاف عمليات الإنتاج.

وقررت الدولة إيقاف إمدادات الغاز إلى مصانع الأسمدة، لمدة أسبوعين، منعا للجوء إلى سيناريو تخفيف الأحمال على غرار صيف العام الماضي، التزاما بتعهداتها للمواطنين بعد قطع التيار، كما اتجهت إلى تشغيل محطات توليد الكهرباء بالمازوت لتخفيف الضغط على استهلاك الغاز.

وأكد الدكتور ماهر عزيز، عضو مجلس الطاقة العالمي، إن حل أزمات الغاز المتكررة ممكن عبر عدة خطوات، تبدأ بتعزيز عمليات التنقيب والاستكشاف عن حقول جديدة، تزامنا مع تنمية الحقول التى دخلت الخدمة بالفعل، إضافة لتكثيف اتفاقات استيراد الغاز المسال، لافتا إلى أن مصر تعاقدت على استيراد شحنات غاز مسال تغطى الاستهلاك حتى نهاية العام المقبل ٢٠٢٦.

ورأى فى تصريحات لـ «البورصجية» أن الحل الحاسم لأزمة الطاقة يكمن فى تنمية مصادر بديلة، كالقوى النووية بدخول المحطة الأولى لمفاعل الضبعة النووى إلى الخدمة، خلال عامى ٢٠٢٩ و٢٠٣٠، داعيًا إلى التفكير جديا فى بناء عدة محطات بخارية تعمل بالفحم النظيف، ومواصلة تنمية الطاقات الجديدة والمتجددة لتعظيم مشاركتها بقدر الإمكان فى المزيج الكلى للطاقة فى البلاد.

من جهته، قال الدكتور جمال القليوبي، أستاذ هندسة البترول والطاقة، إن وزارة البترول لم تدخر وسعا لمواجهة أزمة إمدادات الغاز، الناجمة عن الحرب الإسرائيلية-الإيرانية، ما أثر على حركة ٩٢ مليون طن غاز طبيعى عبر مضيق هرمز، موضحا أن الأزمة تمتد إلى دول العالم كلها.

وأضاف أن الحكومة اتجهت إلى إجراء تعاقدات طويلة الأجل تمتد إلى ٦ أشهر، دون اعتماد على السوق الفورية، كاشفا عن تأجير ٣ سفن تغويز، لاستقبال الكميات المستوردة من الغاز المسال، بقدرة إسالة تصل إلى ملياري قدم مكعب يوميا.

ونبه إلى أن مصر تعاقد على ٦٥ صفقة استيراد غاز، لافتا إلى أن الأزمة فى احتمالية تأخير وصول الناقلات نظرا لاضطراب الملاحة جراء التوترات الجيوسياسية، إضافة لزيادة تكلفة التأمين.

وأشار إلى أن الحكومة تسرع فى تنفيذ مشروعات الربط الكهربائى مع السعودية، بقدرة ١٥٠٠ ميجاوات حاليا، ترتفع إلى ٣٠٠٠ ميجاوات فى سبتمبر المقبل، موضحا أن مصر أعلنت تشغيل محطتى أبيدوس ١ و٢ لطاقة الرياح، فى كوم أمبو وخليج السويس، بقدرات تصل إلى ١١٠٠ ميجاوات، لإنتاج الكهرباء، كخطوات احترازية من

ماهر عزيز

وزارة الكهرباء. وشدد على أن مصر على الرغم من الاضطرابات الراهنة فى الشرق الأوسط، إلا أن وضع البلاد حاليا أفضل من الصيف الماضي، جراء خطط الحكومة للاستعداد لفصل الصيف.

وتعقد وزارة البترول مباحثات مع الجانب القبرصي، لتسريع الجدول الزمنى لمشروعات ربط الحقول القبرصية بمصر، للاستفادة من تكامل البنية التحتية فى مصر وقدرتها على استقبال ومعالجة الغاز، ما يسمح للقاهرة بالوصول إلى مصادر طاقة بتكلفة معقولة.

نصائح للمستثمرين الأفراد لتفادى الأزمة؟

البورصة المصرية «تحت القصف الجيوسياسى»

كتبت - حنان محمد:

شهدت البورصة المصرية تراجعات حادة على مدار جلسات الأسبوع الماضي، حيث خسرت البورصة مايقرب من ١٢٠ مليار جنيه مع بداية تعاملات الأحد الماضي، وذلك تأثرًا بتصاعد التوترات الجيوسياسية فى منطقة الشرق الأوسط والحرب بين بين إسرائيل وإيران والذى ألقى بظلاله على كافة أسواق منطقة الشرق الأوسط ومنها البورصة المصرية.

وأكد خبراء سوق المال لـ « البورصجية « أن التراجعات التى شهدتها البورصة جاءت نتيجة لتصاعد التوترات بين إسرائيل وإيران ما أدى إلى ضغوط بيعية كبيرة من قبل المتعاملين الأفراد، ونصحوا بالحد من الشراء بالهامش خلال هذه الفترات حتى تتضح الرؤية.

وقال أحمد مرتضى خبير سوق المال أن المؤشر الرئيسى للبورصة المصرية شهد انخفاضًا حادًا خلال جلسات التداول الأخيرة، متأثرًا بتصاعد التوترات الجيوسياسية فى المنطقة، إلى جانب تأثيرات سلبية ناتجة عن خفض تدفقات الغاز الطبيعى إلى مصر، متوقعًا ان يكون ذلك بصورة مؤقته خاصة مع اتجاه الحكومة للبحث عن بدائل.

ورأى أن كل هذه العوامل أدت إلى ضغوط بيعية ملحوظة من المستثمرين خاصة المؤسسات المحلية وقد افتتح المؤشر جلسة تداول يوم الاحد الماضى على فجوة سعرية هابطة، لكنه تماسك قرب مستوى الدعم الرئيسى عند ٣٠٠٠٠ نقطة، وهو المستوى الذى بدأ منه ارتداد نسبى خلال التعاملات.

وتوقع أن تكون منطقة ٣١٤٠٠ نقطة أولى مستويات المقاومة فى الوقت الحالي، ونوصى بتخفيف جزئى للمراكز ذات التمويل بالهامش (المارجن) قرب هذا المستوى حال الوصول إليه فى المقابل ويظل مستوى ٣٠٠٠٠ نقطة هو منطقة الدعم المحورية وإيقاف الخسائر،حيث من المتوقع ان يكون مستوى الدعم التالى فى حاله كسر هذا المستوى ٢٩٤٠٠ نقطة.

ونصح بالحد من فتح مراكز شراء بالهامش خلال هذه المرحلة حتى تتضح الرؤية بخصوص التطورات الجيوسياسية، خاصة فى حال تصاعد وتيرة الحرب بين إيران وإسرائيل، لما لها من تداعيات مباشرة على حركة السيولة وأسعار الطاقة.

وعن القطاعات المتوقع تأثرها بالتوترات الجيوسياسية بصورة إيجابية أشار إلى أن قطاعات الأسمدة والبتروكيماويات قد تستفيد من أى ارتفاع فى أسعار الغاز أو البترول نتيجة التصعيد اذا استقرت إمدادت الطاقه للمصانع ، وكذلك قطاع الأغذية والمشروبات خاصة إنها أسهم دفاعية تميل للثبات فى الأزمات وقطاع الأدوية والرعاية الصحية يميل للاستقرار نظرا لثبات الطلب والقطاع الخدمات المالية غير المصرفية يمكن أن يستفيد حال تحسن الطلب المحلي، خاصة على أدوات التمويل الاستهلاكى والتأمين وقرب طرح فاليو بالسوق.

أحمد مرتضى

أحمد عبد الفتاح

ورأى أن السوق المصرى لايزال جاذب بسبب إنخفاض مضاعفات الربحية للعديد من القطاعات مقارنة بالاسواق المجاورة كذلك وجود عامل استقرار مقارنة بدول المنطقه القريبة من مناطق الصراع بشكل اقرب. وأوضح أحمد عبد الفتاح خبير سوق المال أن مايشهده السوق المصرى من تراجعات نتيجة تأثره بشكل كبير للأحداث السياسية بالمنطقة وقد ظهر تأثير الشحنة السلبية لدى الأفراد حيث أن السوق المصرى تحت قبضة الافراد بنسبة كبيرة قد تصل الى ٨٠ ٪ من التعاملات مما يجعله عرضه للتحرك العشوائى ودون سيطرة.

وأشار إلى أنه مع انحسار السيولة خلال جلسات الأسبوع الماضى لتصبح أقل من المتوسط العام على مدار شهرين، وهو أمر متوقع مع حالة الترقب ليضعف المشترى ويتراجع عن فكره الاستثمارى والاكتفاء بالمضاربات والمغامرة داخل حدود الجلسة فقط مما أضاف قوى بيعية منتظرة اغلاقات الجلسات ليساهم ذلك فى المزيد من التراجعات للمؤشرات..

وتابع أن التحرك حول مستويات ٣٠٧٠٠ نقطة وإعادة الإغلاق حوله قد يعطى انطباع بأن السيطرة على الأداء مازالت متواجدة، متوقعًا أن يختبر المؤشر الرئيسى منطقة ٣٠٤٥٠ نقطة ثم مستويات ٣٠٢٢٠ نقطة، ليضيف تأكيد القاع المكون خلال بداية الأسبوع الماضى وإعادة الارتداد المضاربى الى منطقة ٣١٤٠٠ – ٣١٧٠٠ نقطة خلال الأجل القصير.

ورأى أن الانتهاء من التوترات سيضيف الثقة مرة أخرى للسوق ليعيد توازنه، وعن القطاعات الأمنة خلال هذه الفترة قال أن يعد اهمها العقارى (ملاذ آمن ضد التضخم) وجاذب وقت تقلبات البورصة غير فرص النمو والطلب المحلى على السكن، ثم ياتى قطاع السلع الاستهلاكية والغذائية لأن الطلب على هذه السلع مستقر فى أى ظروف ثم الاتصالات والتكنولوجيا حيث الطلب المتزايد على خدمات الرقمنة.

صعود قياسى للذهب والنفط..

«انفجارات الغلاى» تحرق أسواق العالم

كتب- محمود نبيل:

تلقى الأوضاع الساخنة فى الشرق الأوسط بظلالها على الأسواق العالمية، والتى بدا واضحًا تأثرها الشديد بالأعمال القتالية التى تتبادلها كل من إيران وإسرائيل على مدى أكثر من أسبوع كامل، وأسفرت عن نتائج عميقة الأثر على المستويين السياسى والاقتصادي.

ويرجع التأثير الكبير للحرب الجارية بين إسرائيل وإيران على مستوى الأسواق، إلى ضخامة القوة العسكرية للطرفين فى الشرق الأوسط، مع مراعاة الأثر الاقتصادى الذى تمثله المنطقة بشكل رئيسى على مجريات الأمور عالميًا، وحركة الأسواق الدولية المختلفة، وعلى رأسها تجارة النفط.

إيران بوصفها واحدة من أهم منتجى النفط فى المنطقة والعالم، حملت الضربات التى تلقتها تأثيرات مباشرة على أسواق البترول العالمية، إذ ارتفعت أسعار النفط فى التعاملات الأسيوية، منتصف الأسبوع الأول من الحرب، ما زاد المخاوف من أن يؤدى تصاعد القتال إلى صراع إقليمى أوسع نطاقًا، ويعطل صادرات النفط من الشرق الأوسط إلى حد بعيد.

وزادت العقود الآجلة لخام برنت ٢,٣٧ دولار أو ٣,٢٪ إلى ٧٦,٦٠ دولار للبرميل، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكى ٢,٣٩ دولار أو ٣,٣٪ ليسجل ٧٥,٣٧ دولار، كما قفز الخامان القياسيان بنسبة ٧٪ عند التسوية، فى أول أيام الحرب، بعد أن ارتفعا بأكثر من ١٣٪ خلال الجلسة، ليبلغا أعلى مستوياتهما، منذ يناير ٢٠٢٥.

وعلى مستوى الأسواق الأوروبية، فتراجعت الأسهم إلى أدنى مستوياتها فى شهر تقريبًا، اليوم الثلاثاء مع دخول الصراع المتصاعد بين إيران وإسرائيل يومه الخامس.

وفى ظل التوتر الجيوسياسى الذى يعصف بالمنطقة، تراجعت رغبة المستثمرين فى أوروبا فى المخاطرة، مما أدى إلى انخفاض المؤشر ستوكس ٦٠٠ الأوروبى ٠,٨٪ إلى ٥٤٢,٢٦ نقطة.

وعلى الرغم من عدم حدوث أى اضطرابات فى الإمدادات حتى الآن، فإن مجرد شبح الصراع جعل الأسواق فى حالة تأهب قصوى، إذ ارتفعت أسعار النفط قليلا، مما دفع قطاع الطاقة إلى أعلى مستوى له فى ثلاثة أشهر تقريبًا.

وقال يوكا يارفيلا رئيس قسم الأسهم المدرجة فى شركة مانداتوم الفنلندية لإدارة الأصول: «السؤال الأكبر هو ما الذى سيحدث فى مضيق (هرمز)، إذا جرى إغلاقه، فسيكون لذلك آثار على أسعار النفط».

ومنيت أسهم البنوك بأكبر خسائر على المؤشر ستوكس ٦٠٠ إذ هبطت ٢,٣٪، كما هوى سهم مجموعة يونيكريديت المصرفية ٣,٦٪، بينما تراجع سهم جنرالى للتأمين ١,٢٪، لكن سهم أشتيد قفز ٤,١٪ بعد أن توقعت شركة تأجير معدات البناء نموا سنويا فى إيراداتها يصل إلى ٤٪.

وانتعش الذهب، منتصف الأسبوع الماضي، إذ تسبب تنامى الضبابية الجيوسياسية الناجمة عن القتال بين إسرائيل وإيران، ودعوة الرئيس الأمريكى دونالد ترامب لإخلاء طهران، فى إقبال المستثمرين على أصول الملاذ الآمن. وارتفع الذهب فى المعاملات الفورية بنسبة ٠,٣٪ إلى ٣٣٩٢,٢٩ دولار للأوقية، بعد انخفاضه بأكثر من ١٪، الاثنين من الأسبوع الماضي، كما تراجعت العقود الأمريكية الآجلة للذهب بنسبة ٠,٢٪ إلى ٣٤١٠,٩٠ دولار.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة فى المعاملات الفورية بنسبة ٠,٣٪ إلى ٣٦,٤٣ دولار للأوقية، واستقر البلاتين عند ١٢٤٥,٥٥ دولار، كما استقر البلاديوم عند ١٠٢٩,٠٨ دولار.

زيارته للزعيم تبعث رسالة طمأنة..

«تركى آل الشيخ» يعيد إحياء آمال عودة «عادل إمام»

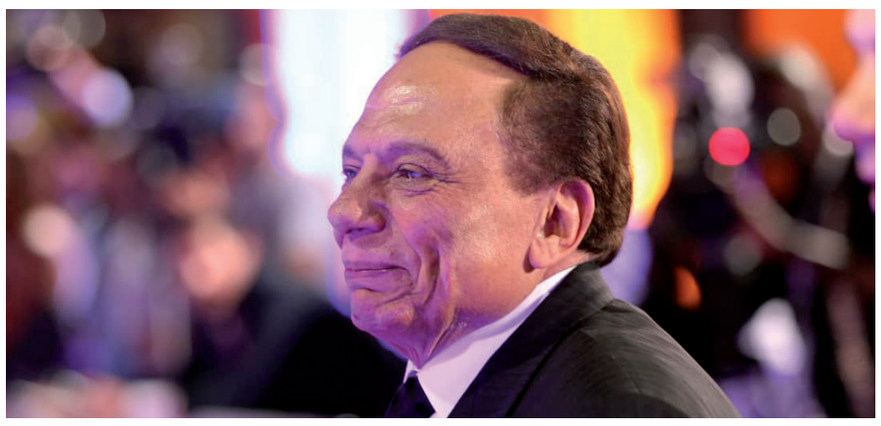

كتبت: كريمة سلام

فى لحظة إنسانية حملت الكثير من الدفء والحنين، زار المستشار تركى آل الشيخ، رئيس الهيئة العامة للترفيه فى المملكة العربية السعودية، الفنان الكبير عادل إمام داخل منزله فى مصر، مطمئنًا محبيه على حالته الصحية، ومثيرًا موجة من التفاعل الجماهيرى الكبير تحت سؤال واحد: «هل يعود الزعيم؟»، الذى قدّم تاريخًا ممتدًا لأكثر من ستة عقود من العطاء.

الصورة التى نشرها تركى آل الشيخ على صفحته الرسمية، والتى ظهر فيها إلى جانب الزعيم مبتسمًا وبصحة جيدة، أحدثت حالة من الارتياح فى نفوس الجمهور العربي، الذى يعتبر الفنان عادل إمام أكثر من مجرد فنان، بل رمزًا من رموز الفن العربى الخالد.

بكلمات بسيطة كتب آل الشيخ فى منشوره: «تشرفت بزيارة الأسطورة عادل إمام.. وشربنا عنده أحلى كوباية شاي»، لكنها أعادت إلى الأذهان مكانة الزعيم فى الذاكرة الجمعية، وأشعلت مواقع التواصل الاجتماعى بتعليقات مليئة بالحب والحنين، منها: «رجّع لينا الزعيم»، و«طمنا عليه كل شوية».

أثارت الزيارة رغم طابعها الودى والإنسانى الكثير من التكهنات حول احتمال عودة الزعيم إلى الساحة الفنية، حيث انقسم الجمهور بين من رأى فى الزيارة مجرد تقدير ووفاء لشخصية فنية عظيمة، وبين من يراها تمهيدًا لعمل فنى مرتقب، فقد ظهر فى الصورة أيضًا ابناه رامى ومحمد إمام، ما أعطى مؤشرات إضافية على وجود روح عائلية وفنية تسود اللقاء.

قصة بدأت منذ أكثر من نصف قرن تميز خلالها عادل إمام، بمكانته الرمزية، إذ لم يكن يومًا فنانًا عابرًا، بل جزءًا من وجدان أمة بأكملها، حيث ظل قريبًا من الناس، من واقعهم، من أسئلتهم وهواجسهم، دون أن يساوم على فنه أو يفرّط بمصداقيته.

منذ ظهوره الأول على المسرح والسينما، قدّم عادل إمام أعمالًا شكّلت الوعى الجمعى العربي، وعبّرت عن هموم المواطن وتطلعاته، منها: «الإرهاب والكباب» و«المنسي»، و«السفارة فى العمارة» و«عمارة يعقوبيان»، إذ لم يكن مجرد ممثل بل ضميرًا فنيًا ينطق باسم البسطاء والمهمشين، ساخرًا حينًا، وناقدًا حينًا آخر.

فى الدراما، قدّم «فرقة ناجى عطا الله» و«عوالم خفية»، ليؤكد أنه ما يزال قادرًا على التجدد حتى بعد عقود من النجومية. أما آخر أعماله، مسلسل «فلانتينو»، فكان ختامًا مشرفًا لرحلة طويلة مليئة بالإنجازات.

ورغم أن الزيارة لم تعلن عن مشروع فنى جديد، إلا أن الأمل عند الجمهور مازال قائمًا، ولم يكتفِ بالصورة، متسائلاً: هل نشهد عودة رمزية لعادل إمام؟ هل تكون هناك كلمة مسجلة، أو ظهور خاص يودّع به جمهوره؟ فقد أثبتت هذه الصورة أن «الأساطير لا تموت»، وأن الزعيم، مهما ابتعد عن الأضواء، سيبقى فى القلب، وفى الذاكرة، وفى وجدان العرب جميعًا.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

22 - 6 -2025
NO.364

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

قصص سحر حقيقية أم تخاريف للتريند؟..

عوالم خفية فى حياة الفنانين

كتبت: ليلى أنور

فى زمن تتقاطع فيه الشهرة مع الخرافة، تصاعدت خلال الفترة الأخيرة تصريحات عدد من الفنانين حول تعرضهم لأعمال سحر وشعوذة، أثّرت – بحسب رواياتهم – على مسيرتهم الفنية وحياتهم الشخصية. وبين من يؤمن بتلك الوقائع ومن يرى أنها مجرد وسيلة لجذب التريند ولفت الأنظار، يبقى الجدل قائمًا.

فى السطور التالية، ترصد «البورصجية» أبرز الأسماء الفنية التى تصدرت المشهد بقصص مرتبطة بالسحر وتأثيراته.

اعتبر الفنان خالد سرحان هذه الأحاديث «تخاريف» لا تمت للواقع بصلة، ونفى تمامًا ما يُتداول عن تعرضه لأعمال سحر أو شعوذة، مؤكدًا أن هذه الأحاديث مجرد شائعات يطلقها البعض بهدف تصدّر التريند لا أكثر.

وفى لقائه ببرنامج تلفزيوني، أبدى «سرحان» اندهاشه من تصديق مثل هذه المزاعم، واصفًا إياها بـ«التخاريف التى لا أساس لها من الصحة».

وروى مازحًا أن العاملة التى تساعدهم فى المنزل ترفض مشاهدة مسلسل «المداح» خوفًا من أن تُصاب بمكروه أو يُمسّها الجن، وهو أمر يجعله يضحك بشدة، مشيرًا أن التعويذات التى تُقال فى المسلسل غير دقيقة، مؤكدًا: «نحن أشخاص متعلمون وواعون، ولا يمكن أن نؤذى المشاهدين، حتى وإن كان السحر مذكورًا فى القرآن».

نجلاء بدر

كشفت الفنانة نجلاء بدر – فى تصريحات سابقة- عن تعرضها لتجربة مؤلمة مع السحر، مشيرة أنها كانت تعانى من كوابيس متكررة بشكل يومى أثّرت على استقرارها النفسي.

وأوضحت، أنها لجأت إلى دار الإفتاء، حيث حضر أحد الشيوخ إلى منزلها، وقام بقراءة سورة البقرة لمدة سبعة أيام متتالية، ما ساهم – على حد قولها – فى زوال الأعراض وعودتها إلى حياتها الطبيعية.

إيهاب توفيق

وروى المطرب إيهاب توفيق واقعة مثيرة، تحدث فيها عن معاناته بعد زيارة أحد زملائه إلى منزله، حيث اكتشف العاملون لديه وجود عمل سُفلى موضوع فى أحد أركان البيت.

وأكد توفيق أن حياته انقلبت رأسًا على عقب بعد تلك الزيارة، مشيرًا أن العديد ممن حوله أكدوا له أنه تعرض لسحر من هذا الشخص تحديدًا. ورغم قناعته بالأمر، أوضح أنه لم يتخذ حتى الآن أى رد فعل تجاه ما حدث.

شيرين عبدالوهاب

فيما كشفت الفنانة شيرين عبدالوهاب عن تفاصيل تعرضها لما وصفته بـ«السحر الأسود»، مشيرة أنها عثرت على أعمال داخل منزلها تسببت لها فى اضطرابات نفسية غير مبررة.

وفى لقائها مع الإعلامى عمرو أديب والفنانة أصالة عبر شاشة «MBC١»، أوضحت شيرين أنها كانت تشعر بالخوف والتعب والرغبة فى البكاء دون أسباب واضحة، نتيجة ما اعتبرته وجود «روح شريرة» فى المكان.

وأضافت أنها وجدت «سِرّة» معلقة على باب المنزل، تحتوى على رمّل أبيض بداخله مفتاح، مشيرة أنها كانت معتادة على رش الملح الخشن فى زوايا البيت لطرد الطاقة السلبية، لكن تلك «السِرّة» كانت مختلفة تمامًا وأثارت ريبتها.

أحمد فلوكس

تحدّث الفنان أحمد فلوكس عن تجربة شخصية مؤلمة مرّ بها نتيجة تعرّضه لأعمال سحر وشعوذة، مؤكدًا أن تلك الأزمة كادت أن تدمّره بالكامل.

وفى تدوينة نشرها عبر حسابه على «فيس بوك»، عبّر فلوكس عن صدمته قائلاً: «للأسف، أنا مكنتش بآمن بالحاجات دي، بس طلعت حقيقية»ز

وأوضح أنه مرّ بفترة صعبة شعر خلالها بالتوهان والإنهاك وفقدان القدرة على ممارسة حياته بشكل طبيعي، مشيرًا أن من تسببوا له فى ذلك من أشخاص لم يكن يتوقع تورطهم فى مثل هذه الأمور، تحت مظلة ما أسماه بـ«ولاد ناس».

ووصف التجربة بـ«القذرة والمدمرة»، مطالبًا بتشريع قانون يجرّم هذه الأفعال بأقصى العقوبات، مؤكدًا أن من يستخدم السحر يؤذى ويدمّر حياة الآخرين، وختم تدوينته بالدعاء: «حسبى الله ونعم الوكيل فى كل حد بيعمل كده».

فيفى عبده

صرّحت الفنانة فيفى عبده – فى وقت سابق- بأنها تعرضت لأعمال سحر سُفلي، مشيرة أنها عثرت على عدد من هذه الأعمال داخل منزلها وقامت بالتخلص منها على الفور.

وفى سياق متصل، كشف المنتج أحمد الزواوى عن خلاف قديم جمعه بفيفى يعود إلى عام ٢٠١٧، واتهمها خلاله بالنصب عليه فى مبلغ قدره ١٠ آلاف دولار.

وادّعى الزواوى أنه لجأ إلى السحر والدجل لاسترجاع حقه منها، زاعمًا أن الوعكات الصحية التى مرّت بها الفنانة خلال السنوات الأخيرة كانت نتيجة لذلك السحر الذى أعدّه خصيصًا لها.

شهيرة

كشفت الفنانة القديرة شهيرة عن تعرضها للسحر على يد إحدى الزميلات، مشيرة أنها عانت من حساسية مفاجئة فى وجهها دون وجود أى تفسير طبى واضح.

وأوضحت أن هذه الأزمة حالت دون استخدامها لمستحضرات التجميل، فى وقت كانت فيه فى ذروة شهرتها الفنية، لاسيما بعد عرض فيلمها الشهير «وصمة عار».

أبرز ملامح الموسم..

«مونديال الأندية» الرهان الأخير فى سباق «الكرة الذهبية»

كتب – حسام نبوي:

مع انطلاق النسخة الجديدة من بطولة كأس العالم للأندية المقامة حاليا بالولايات المتحدة الأمريكية، تتجه أنظار عشاق الساحرة المستديرة إلى سباق الجوائز الفردية الأبرز فى العالم، وعلى رأسها "الكرة الذهبية" من مجلة "فرانس فوتبول"، و"ذا بيست" المقدمة من الاتحاد الدولى لكرة القدم "فيفا"، حيث ستلعب البطولة دورًا محوريًا فى تحديد هوية المتوج هذا العام ، ويبدأ التركيز على أبرز اللاعبين المشاركين فى مونديال الأندية المرشحين للفوز بالجائزة القيمة لاسيما وأن بطولة كأس العالم للأندية فى نسختها الحديثة تحولت إلى محطة مفصلية فى سباق الجوائز الفردية العالمية، إذ أصبحت تقارب من حيث الأهمية البطولات الكبرى كدورى أبطال أوروبا وكأس العالم للمنتخبات، وهو ما يمنح المتألقين فيها أفضلية واضحة فى طريقهم نحو "الكرة الذهبية" و"ذا بيست".

ويولى "فيفا" هذه النسخة تحديدًا اهتمامًا خاصًا، معتبرًا إياها إحدى أبرز ملامح موسم ٢٠٢٥.

يتصدر عثمان ديمبلي، جناح باريس سان جيرمان، ترشيحات الجوائز الفردية لهذا العام، بعد مساهمته فى تحقيق ثلاثية محلية والتتويج بدورى أبطال أوروبا مع الفريق الباريسي. فى المقابل، يدخل كيليان مبابي، نجم ريال مدريد، السباق بقوة خاصة مع مشاركة النادى الملكى فى المونديال، وسط توقعات بأن يتحدد مصير الجائزة بناءً على أداء النجمين الفرنسيين فى البطولة ، وتعتبر كأس العالم للأندية الفرصة الأخيرة لكليان امبابى لتعزيز حظوظه والمنافسة بقوة مع مواطنه ديمبلى ومحمد صلاح نجم ليفربول ولامين يامال ورافينيا لاعبا برشلونة باعتبارهذه الأسماء هى أبرز المرشحين للفوز بالجائزة .

وعلى الرغم من تضاؤل حظوظ مبابى بسبب موسم الريال الصفرى على صعيد البطولات الكبرى، فإن تألقه فى مونديال الأندية قد يضعه فى منافسة شرسة على الكرة الذهبية، باعتبار أن المونديال «لقب مهم».

فى المقابل رغم موسم محمد صلاح الاستثنائى مع ليفربول، حيث توج بلقب البريميرليج، ونال جوائز الحذاء الذهبى وأفضل لاعب وصانع ألعاب فى الدورى الإنجليزي، إلا أن غيابه عن مونديال الأندية، بسبب عدم تأهل "الريدز"، قد يضعف من فرصه فى التتويج بالجائزتين، وهو الحال نفسه بالنسبة لنجمى برشلونة رافينيا ولامين يامال ، خاصة فى حالة تألق ديمبلى ومبابى وفوز أحدهما باللقب.

وتتوقف آمال محمد صلاح ورفاقه على نتائج المنافسين المباشرين، إذ قد يستعيد الثلاثى حظوظه فى حال فشل ديمبلى أو مبابى فى التتويج أو الظهور بشكل لافت فى المونديال. ورغم غياب ليفربول، يترقب صلاح ما قد يقدمه مانشستر سيتي، الذى يضم النجم المصرى عمر مرموش، خاصة بعد تدعيم صفوفه بلاعبين مميزين أبرزهم الفرنسى ريان شرقى ، حيث يعتبر السيتى أبرز المرشحين أيضا للفوز باللقب العالمى ولو تحقق ذلك سيعود صلاح ورافينيا ولامين للصورة وبقوة من جديد .

ومع مرور الوقت يزداد الترقب بين عشاق كرة القدم حول العالم بشأن النسخة ٦٩ من حفل جائزة الكرة الذهبية الذى يحتضنه مسرح شاتليه العريق فى العاصمة الفرنسية باريس ، يوم ٢٢ سبتمبر المقبل والذى سيتم خلاله الكشف عن هوية المتوج بالجائزة العريقة